النشـــرة
الإخبارية
للنشطاء والأعضاء الدوليين
أبريل/نيسان – مايو/أيار 2010 المجلد 40 العدد 002

منظمة العفو الدولية

ولادة دونما أخطار

شاهد...

ملصقنا الصادر بمناسبة «اليوم العالمي لحرية الصحافة» (3 مايو/أيار 2010)، والذي وضع تصميمه الفنان التخطيطي الإيراني باياما عبد الصمدي. وكانت قوات الأمن قد قبضت في ديسمبر/كانون الأول 2008 على باياما عبد الصمدي وباعتقاله مدة 70 يوماً إثر تعاونه مع «اتحاد الكتاب الإيرانيين». ويقول إنه تعرض للتعذيب واستجوب ووجهت إليه تهمة «التجسس» أثناء وجوده رهن الاعتقال. كما قامت السلطات بتجميد حسابه المصرفي. ويسعى مع زوجته حالياً إلى طلب اللجوء في فنلندا.

وقد شهدت البلاد اعتقال العديد من الصحفيين والمدونين الإيرانيين منذ الانتخابات الرئاسية التي اختلفت بشأنها الآراء في يونيو/حزيران 2009. وصدرت بحق بعضهم أحكام ثقيلة بالسجن إثر محاكمات بالغة الجور. وشملت الإجراءات القمعية لحرية التعبير فرض قيود على الصحفيين الأجانب وإغلاق مواقع إلكترونية وصحف وتعطيلاً لخدمات الإنترنت والهاتف. وفرضت قوانين جديدة كقانون «أمن الفضاء الإلكتروني» لتجريم مزيد الأنشطة التي لا تعدو كونها ممارسة سلمية للحق في حرية التعبير، إضافة إلى إنشاء وحدة جديدة مهمتها التدقيق بصورة حثيثة فيما تنشره المواقع الإلكترونية والمدونات التي تخرج عن حدود نظرة السلطات الضيقة إلى الخطاب المقبول.

هذه نشرتكم الإخبارية

يرجى إبلاغنا إذا كانت تروق لكم

» هل استخدمتم التحركات؟
» هل تبادلتم المعلومات مع أحد؟
» ما الذي تودون أن يرد أكثر في الأعداد القادمة؟
» ما الذي تودون أن يرد أقل؟
» هل لديكم صور أو مقالات تودون إطلاع الأعضاء الآخرين عليها؟
» هل زرتم المدونة الجديدة في www.amnesty.org/livewire؟

أرسلوا جميع تعليقاتكم ومقترحاتكم إلى:

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

أو أرسلوا رسائل إلكترونية على العنوان
yourwire@amnesty.org

صدرت للمرة الأولى في العام 2009 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية

www.amnesty.org

© Amnesty International Publications 2010
رقم الوثيقة: NWS 21/002/2010
ISSN: 1472-443X

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: راسماتا مع طفلها الوليد في اليوم الأول من عمره، مستشفى بالغادو، أواغادوغو، بوركينا فاسو. يونيو/حزيران 2009.
© Anna Kari

الحصول على النشرة الأخبارية

هل تود معرفة المزيد حول حملات منظمة العفو الدولية أو استخدام الموقع الإلكتروني للنشرة الإخبارية من أجل نضالك؟

تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع www.amnesty.org. وللحصول على نسخة مجانية مطبوعة منها، كل ما تحتاجه هو الانضمام إلى العضوية الدولية - يرجى الرجوع إلى الصفحة ما قبل الأخيرة من هذه النشرة لمزيد من التفاصيل.

ويمكن للمؤسسات شراء نسخ. وثمن ست نسخ في السنة للمؤسسات هو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/ 41 يورو. وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية شراء نسخ من أجل أعضائها. ويرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

من النشرة الإخبارية

ولادة دونما أخطار

في بوركينا فاسو، تفارق أكثر من 2,000 امرأة الحياة كل سنة بسبب المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تفارق أكثر من امرأتين يومياً الحياة أيضاً للأسباب نفسها. وفي العديد من هذه الحالات، يمكن الحيلولة دون وفاة الأمهات – فلمَ يستمر الوضع على هذا الحال؟ **الصفحة 2**

اليوم العالمي لحرية الصحافة

ما انفك الصحفيون يلقون مصرعهم ويسجنون ويتعرضون للمضايقات لقيامهم بعملهم. إقرأ حول ما تتعرض له وسائل الإعلام المستقلة من قمع في الصومال (**الصفحة 7**)، وكوبا (**الصفحة 8**)، واليمن (**الصفحة 8**)، وبادر إلى التحرك فوراً.

معتقلو غوانتنامو: حملة من أجل الحماية الدولية

منظمة العفو الدولية تدعو مزيداً من الحكومات إلى أن تمنح الحماية لمعتقلي غوانتانامو المعرضين لخطر انتهاكات حقوق الإنسان في أوطانهم. إقرأ عن هذه الحملة في **الصفحة 15**.

الطريق القويم لمحاربة الفقر

ينبغي لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية أن تجعل من احترام حقوق الإنسان أولوية قصوى في حربها على الفقر. تعرف على الأسباب في **الصفحة 16**.

ماذا بعد؟

هناك ثلاث بطاقات بريدية لكي توقعوها وتبعثوا بها: دعوة إلى وضع حد لانتهاك الحقوق الإنسانية للمهاجرين في المكسيك (التفاصيل على **الصفحة 20**)؛ وحضّ للسطات الإيطالية كي توقف خطة إسكان جديدة تميّز ضد مجتمعات الروما (الغجر) (**الصفحة 7**)؛ ودعوة إلى الحكومة الماليزية كي تضع حداً لجميع أشكال العقوبة البدنية (**الصفحة 20**). في موضع آخر، إقرأ أسئلة وأجوبة «واير» في مقابلتها مع الصحفية وناشطة حقوق الإنسان الغواتيمالية إدوفينا هيرناندیز (**الصفحتان 13 – 14**) وتبيَّن ما الذي يمكن القيام به بشأن التعذيب في كازاخستان (**الصفحة 18**)؛ وسوء المعاملة من جانب الشرطة في فرنسا، واضطهاد أتباع طائفة الأحمدية في إندونيسيا (**الصفحة 18**).

مناشدات عالمية

بادر إلى القراءة والتوزيع والتحرك الآن

انظر الملحق الداخلي

فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكرامة فلنطالب بالكر

© Anna Kari

ولادة دونما أخطار

عندما تموت النساء من أسباب يمكن الحيلولة دونها أثناء الحمل أو الولادة، تكون الحكومات قد انتهكت حقهن في الحياة. إذ تواجه بعض النساء عقبات على طريق التمتع بالرعاية الصحية الكافية بسبب فقرهن؛ بينما تواجه أخريات مثل هذه العقبات بسبب عرقهن أو جنسيتهن. إن التمييز يدمر صحة النساء في جميع أرجاء العالم. وتتناول «النشرة الإخبارية» في هذا الصدد الأوضاع في بوركينا فاسو والولايات المتحدة الأمريكية، وهما بلدان قد يبدوان على طرفي نقيض، ولكنهما يقتسمان تنكراً واحداً قاتلاً لحقوق النساء الحوامل.

بعد أسبوع واحد من ولادة مريم، وهي امرأة من أواغادوغو في بوركينا فاسو، توأميها، شعرت بالدوار وبنوبات صداع شديد. وأعادها زوجها، علي، إلى المستشفى. يقول زوجها: «كانت مريم تئن وترتجف كثيراً، وطلب مني عدة موظفين طبيين أن أدفع ثمن مستحضرات لم أعرف ما هي. ودفعت عدة مبالغ». وفي اليوم التالي، تطلبت حالة مريم إعادتها إلى جناح الطوارئ. وأُعطي زوجها وصفة جديدة وكان عليه أن يدفع ثمن علبة من القفازات.

يضيف الزوج: «بعد انتظار دام ساعتين، ذهبت للسؤال عن سبب عدم بدئهم بمعالجتها بعد كل هذا الوقت. فقيل لي إن هناك مرضى حالتهم أكثر حرجاً ولهم الأولوية. وظللت أنتظر، ثم سألت عن سبب عدم العناية بزوجتي. قيل لي: 'ينبغي أن تعتني بمريضتك قبل ذلك'. فأدركت أن عليّ أن أدفع حتى يعتنوا بزوجتي: قمت بدفع 5,000 فرنك (نحو 11.50 دولار أمريكي) فبدأت العناية بزوجتي». وأعطي علي وصفة أخرى ولكن زوجته توفيت قبل أن يتمكن من صرفها. وقال الأخ الأكبر لمريم: «توفيت أختي بسبب عدم وجود الوسائل والعلاج الكافي. فالمستشفى أشبه ما يكون بغرفة تجارة. إذا كنت فقيراً، يتركونك وشأنك؛ وإذا دفعت، تحصل على العلاج».

في بوركينا فاسو، تفارق أكثر من 2,000 امرأة الحياة كل عام بسبب المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة. ومن الممكن الحيلولة دون حدوث معظم هذا الوفيات. فبعض النساء يمتن لأنهن لا يستطعن الوصول إلى المرفق الصحي القادر على معالجتهن، أو لأنهن يصلن بعد فوات الأوان. وتفقد بعضهن حياتهن لأن أقرباءهن لا يستطيعون دفع الأجور التي يطلبها الموظفون الطبيون. بينما تموت أخريات جراء نقص ما – في الدم أو في العلاجات أو في المعدات أو في الموظفين الطبيين المؤهلين.

إن صحة الأمهات قضية من قضايا حقوق الإنسان. ووفيات الأمهات التي يمكن الحيلولة دونها يمكن أن تعكس مجموعة متنوعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك للحق في الحياة، والحق في الحرية من التمييز، والحق في أعلى مستوى من الصحة يمكن التمتع به. وعندما تموت امرأة بسبب الحمل أو الولادة لأن الحكومة قد تقاعست عن معالجة الأسباب التي يمكن الحيلولة دونها والمؤدية إلى وفاة الأمهات، تكون تلك الحكومة قد انتهكت حق المرأة في الحياة.

وليس للمرأة من كلمة في بوركينا فاسو حيال ما تعانيه من تمييز في كل مجال مجالات الحياة، فلا مساواة في فرص التعليم والرعاية الصحية والتوظيف. ولا تملك النساء، ولا سيما في المناطق الريفية، أن تقول شيئاً يذكر، أو حتى أي شيء، فيما يتعلق بإنجاب الأطفال أو في توقيت هذا الإنجاب، أو في عدد الأطفال الذين ستنجبهم؛ وإذا حدث ولم تنجب المرأة، فغالباً ما تواجه الهجر والرفض. فالقرارات المتعلقة بهذه الأمور ليست في أيديهن، ومع ذلك فهن يدفعن حياتهن ثمناً لها. ويمضي التمييز إلى أبعد من ذلك: فالنساء التي يرجح أن يفارقن الحياة بسبب مضاعفات الحمل والولادة أكثر من غيرهن هن النساء الأشد فقراً، والأدنى تعليماً، ومن يعشن في المناطق الريفية (التي تضم 80 بالمائة من السكان).

لقد سارت حكومة بوركينا فاسو خطوات نحو التصدي لهذه المظلمة. ففي فبراير/شباط 2010، أعلن الرئيس التزامه بإزالة جميع العوائق المالية التي تعترض سبيل خدمات الولادة الطارئة والانتفاع ببرامج التخطيط الأسري كجزء من استراتيجية لتقليص معدلات وفيات الأمهات في بوركينا فاسو. ففيما سبق، كانت الحكومة تدعم تكاليف رعاية الأمومة والطفولة بنسبة 80 بالمائة، وتوفر الرعاية المجانية للنساء اللاتي يعشن في فقر مدقع («النساء المعوزات»). بيد أن كلفة الرعاية الصحية ظلت تحول دون تلقي النساء العناية التي تنقذ حياتهن، وظل على الأهالي أن يدفعوا في الواقع العملي، إلا ما ندر، أكثر مما ينبغي أن يدفعوا. فموظفو الرعاية الصحية غالباً ما يطلبون دفعات مالية غير رسمية للعلاج وللمواد الطبية أو وسائط النقل. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن جعل خدمات الأمومة مجانية للأفراد سوف يحسن من فرص جميع النساء الحوامل في الحصول على الخدمة، ولا سيما الأشد فقراً منهن.

أزمة بلا حدود

بوركينا فاسو هي أحد أشد بلدان العالم فقراً. ومع ذلك فإن المشكلة لا تقتصر على شح الموارد فحسب، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل تقاعس الحكومة عن تعظيم الجدوى من الموارد التي تملكها فعلياً لتلبية شروط الحق في الصحة (بما فيها الصحة الجنسية

يمين: عانت كورتومو أوه من مضاعفات أثناء ولادتها توأمين في عيادة محلية. ونقلت إلى المستشفى ولكن أحد طفليها ولد ميتاً. أواهيغويا، بوركينا فاسو، يونيو/حزيران 2009.

إيساكا نابولي واثنان من أبنائه. حيث توفيت إحدى زوجاته الثلاث أثناء الولادة. بوركينا فاسو، يونيو/حزيران 2009.

والإنجابية) لجميع السكان. فالولايات المتحدة الأمريكية تنفق، على سبيل المثال، أكثر من أي بلد آخر على الرعاية الصحية، وتنفق على الخدمات الصحية المتعلقة بالأمومة أكثر مما تنفق على أي نوع آخر من العلاج في المستشفيات. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدلات خطر الوفاة بسبب المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منها في 40 بلداً آخر. ففي كل يوم، تموت أكثر من امرأتين في الولايات المتحدة الأمريكية جراء المضاعفات الناجمة عن الحمل والولادة. ومن الممكن عملياً الحيلولة دون ما يقرب من نصف هذه الوفيات لو توافرت خدمات الأمومة الصحية لهؤلاء النساء واستطاعت جميع النساء في البلاد من الحصول على مستوى جيد من الرعاية.

وبالنسبة للعديد من النساء، ولا سيما مَن هن من فئة الدخل المحدود، تظل تكاليف الرعاية الصحية أعلى مما يمكنهن تدبره، وبخاصة في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن.

فما لا يقل عن 13 مليون امرأة (أو واحدة من كل خمس نساء) ممن هن في سن الإنجاب (15 إلى 44) لا يتمتعن بالضمان الصحي. إذ يغطي برنامج تموله الحكومة، تحت اسم «مديكيد»، نحو 42 بالمائة من الولادات لدى فئات الدخل المتدني. بيد أن المتطلبات البيروقراطية المعقدة التي يشترطها البرنامج تعني مواجهة النساء المؤهلات للاستفادة من البرنامج في معظم الأحيان تأخيراً له عواقبه في تلقي الخدمات المتعلقة بالأمومة. وفي بعض الحالات، يمكن أن لا يكون الأطباء على استعداد لتقديم الرعاية الصحية للأمهات أو غير قادرين على ذلك بسبب التكاليف العالية والأجور المنخفضة، أو بسبب التعقيدات التي يتسم بها نظام «مديكيد».

وعلى الرغم من ضخامة الاستثمار في الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن النظام يظل قاصراً عن تلبية حاجات الرعاية الصحية للأمهات. إذ ثمة نقص في أعداد المهنيين الصحيين المؤهلين؛ وغياب للبروتوكولات الموحدة على الصعيد الوطني التي تتصدى للأسباب الأهم للوفيات؛ وعدم كفاية في المعلومات المتعلقة بالأعراض الدالة على المضاعفات وعلى مخاطر التدخل الطبي، من قبيل إجراءات استحثاث المخاض أو أقسام الولادة القيصرية. وأخيراً، ليس هناك من متطلب اتحادي بأن يتم الإبلاغ عن وفيات الأمهات – وفي 29 ولاية، إضافة إلى مقاطعة كولومبيا، ليس ثمة عملية لمراجعة وفيات الأمهات على الإطلاق.

ومثل هذه النواقص في النظام الصحي تعني أن مخاطر عدم تتمتع المرأة الفقيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بصحة جيدة عندما تحمل أكثر احتمالاً، بينما يرجح أن لا تحصل إلا على خدمات أمومة متأخرة أو غير كافية. ومثل هؤلاء النساء يحصلن عادة على عناية غير كافية أو غير مناسبة أثناء الولادة، وليس أمامهن سوى فرصة محدودة في أن يحصلن على رعاية أمومة وطفولة كافية بعد ولادتهن. ويمكن للنتائج المترتبة على ذلك أن تكون كارثية. فمن لا يتلقين رعاية لأمومتهن معرضات بمعدل ثلاث أو أربع مرات أكثر للوفاة بسبب المضاعفات الناجمة عن الحمل بالمقارنة مع من يتلقين مثل هذه الرعاية. أما من تتصف أحمالهن بالخطورة، فهن أكثر عرضة بمعدل 5.3 مرة للوفاة إذا لم يتلقين الرعاية اللازمة للأمهات.

يمكن للتمييز أن يكون مميتاً

تواجه العديد من النساء في الولايات المتحدة تمييزاً يقوم على عرقهن أو أصلهن الإثني أو وضعهن كمهاجرات أو كونهن من السكان الأصليين، أو نتيجة لتدني دخولهن أو عيشهن في مناطق ريفية. وفي

© Private

جميع هذه الحالات، يؤثر التمييز بشكل عميق الأثر في فرصهن للاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المتصلة بالأمومة على نحو كاف. فالنساء الأمريكيات من أصول أفريقية أكثر عرضة بمعدل أربع مرات للوفاة جراء مضاعفات تتعلق بالحمل من مثيلاتهن البيضاوات. ولم يتغير شيء بالنسبة لهذه المفارقة لأكثر من 20 سنة. بينما يرجح أن يتأخر تلقي المواطنات الأمريكيات من نساء الشعوب الأصلية وشعوب ألاسكا لخدمات الأمومة، أو أن لا يتلقينها مطلقاً، بمعدل 3.6 مرة، والأمريكيات من أصول أفريقية ولاتينية بمعدل 2.5 مرة، بالمقارنة مع مثيلاتهن البيضاوات. وهن أكثر عرضة كذلك لتلقي مستوى أدنى من العناية وللتمييز وللمعاملة غير اللائقة بحسب ثقافتهن.

اضطرت إناماري ستيث - روس، وهي أمريكية من أصول أفريقية تبلغ من العمر 33 سنة، إلى جراحة قيصرية طارئة وأنجبت طفلة عفيّة أسمتها ترينيتي في أحد مستشفيات بوسطن، بولاية ماساتشوسيتس، في يونيو/حزيران 2003. وقال زوجها، أندريه روس، إن حالتها تدهورت بعد الولادة وأصبح من الصعب عليها أن تتنفس، ولكن الموظفين رفضوا التماساتهم لتقديم المساعدة قائلين إن الأمر «ليس بتلك الأهمية» وبأنهما «عاطفيان أكثر مما يجب» بشأن ما يجري. وأبلغ أندريه روس منظمة العفو الدولية أنه شعر بأن الجانب العرقي كان يلعب دوراً في تقاعس الموظفين عن التجاوب مع حالتها. ومضت ساعات قبل أن يقوم هؤلاء بالفحوصات المناسبة، ولكن كان الوقت قد فات. ودخلت إناماري في غيبوبة انتهت بوفاتها بعد أربعة أيام. يمضي أندريه روس إلى القول: «كانت آخر كلماتها لي، 'أندريه، إنني خائفة'».

لقد ظلت سلطات الولايات المتحدة لأكثر من 20 سنة تتقاعس عن تحسين الدخول وهدم الهوة التي تتسم بها خدماتها لرعاية صحة الأمهات. ومن الضرورة بمكان أن يتجاوز النقاش بشأن الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية عتبة تغطية النفقات لكي يتصدى لضرورة أن يتمتع الجميع بمستوى من الرعاية الصحية متساو من حيث الجودة، وعلى قدم المساواة بين الجميع ودون تمييز.

بادر إلى التحرك الآن

احتفل بيوم الصحة العالمي في 7 أبريل بزيارة الموقع www.demanddignity.org والحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بهذه المسألة. ويمكن الاطلاع على تقرير منظمة العفو الدولية المعنون «وهب الحياة والتعرض للموت: وفيات الأمهات في بوركينا فاسو» من الموقع http://snipr.com/uq5dw. كما يمكن الاطلاع على تقرير «ولادة قاتلة: أزمة الرعاية الصحية للأمهات في الولايات المتحدة الأمريكية» من الموقع http://snipr.com/v6bvg.

© John Carl D'Annibale / Albany Times Union

أعلى: توفيت إيناماري ستيث – روس بعد أربعة أيام من ولادتها ابنتها في بوسطن، بولاية ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية، في يونيو/حزيران 2003.

يمين: والدة دايان ريزك مكابي وأطفالها يحملون صورة لدايان. تروي، ولاية نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، يوليو/تموز 2009. إذ عانت دايان من نزيف شديد عقب ولادتها ابنتها العفية بعملية قيصرية وتوفيت في سبتمبر/أيلول 2007.

جعل النساء جزءاً من الحل

تعمل دارلين سان خوسيه – إستوارت أخصائية في الولادة وعلم الجينات في مدينة دافاو، بجنوب الفليبين. وهي مختصة في حقوق الصحة الإنجابية، ودأبت على العمل من أجل زيادة الوعي بالحقوق في إطار النظام الصحي للفليبين. وتحدثت إلى «النشرة الإخبارية» حول السبل التي تمكّن ممارسي مهنة الطب من ضمان أن يكون للنساء دور أكبر في القرارات التي تؤثر على حياتهن وعلى صحتهن.

حيث قالت إن «النظام الصحي في الفليبين لا يقدم خدمات صحية حكومية مجانية للناس، ولا تتمتع أغلبية السكان بتأمين صحي، بينما تكلّف الرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الخاص كثيراً. ونتيجة لذلك، فإن النساء الفقيرات لا يجدن أمامهن طريقاً ميسراً للحصول على الخدمات الصحية. ويضاعف من المأساة حقيقة أن الأشد فقراً هم الأكثر عرضة للمرض بسبب جملة عوامل متداخلة تشمل سوء التغذية وتدني مستوى التعليم وظروف العيش غير الصحية.

«ويتيح لي تقديم خدمات الصحة الإنجابية الشاملة على نحو مباشر إلى نساء منفردات تمكينهن أكثر وتعزيز حقوقهن. حيث أستمع لمشكلاتهن، وأسألهن أسئلة تتصل بوضعهن. وأطلعهن على الخيارات التي أمامهن وأشركهن في اتخاذ القرارات المتعلقة برعايتهن الصحية وأحترم القرارات التي يتخذنها بناء على اطلاعهن على الحقائق. ونعثر سوية على طرق لتلبية احتياجاتهن الصحية في ضوء القيود التي تفرضها تكاليف الرعاية الصحية. وأمدهن بالمعلومات وأدعهن يطرح تساؤلاتهن. وأدعوهن إلى إشراك أزواجهن وأفراد أسرهن في المناقشات، ولا سيما عندما لا يوافق هؤلاء على القرارات التي تتخذها النساء. وأحترم قراراتهن في أن يرفضن العلاج أحياناً».

يرجى زيارة WWW.AMNESTY.ORG/LIVEWIRE
للاطلاع على مدونة منظمة العفو الدولية

© Amnesty International

مخيم مؤقت للأشخاص النازحين في دلماس، هايتي، مارس/آذار 2010. حيث لم تصل الخيام وألواح المشمع للاحتماء من عوامل الطبيعة الجميع في المخيم.

الصراع اليومي في مخيمات هايتي

بقلم: جيراردو دوكوس، موفد منظمة العفو الدولية إلى بورت أو برنس، هايتي

«بعد انقضاء شهرين على الزلزال، ما انفك الآلاف في بورت أو برنس والمناطق الأخرى في هايتي ينتظرون ولو إشارة أولى على قدوم المساعدات الإنسانية. ففي المخيمات المؤقتة الأربعة التي زرناها في اليوم الأول من وجودنا في هايتي، تظل الحياة صراعاً يومياً من أجل البقاء، بينما تسود ظروف أقل ما يقال فيها إنها بائسة. فلا ماء ولا طعام ولا صرفاً صحياً أو مأوى. بينما تظل إرادة البقاء والتضامن فيما بين الناس هي الأمور الوحيدة التي تعزز صمود سكان هذه المخيمات، التي تنتشر في كل مكان. فكل فسحة خالية من الأرض، سواء أكانت مملوكة للحكومة أم لأفراد، تعج بمئات أو آلاف الأشخاص. ولا سقف لهم سوى الشراشف والمناشف، في أغلب الأحيان، ولا سكناً إلا خيم بسقوف من المشمع، وإذا ما حالفهم الحظ، ففي أكواخ من الخشب والتنك اللذين أعيد تصنيعهما.»

اقرأ المزيد في http://sn.im/updpn

منظمة العفو الدولية تدافع عن الجهود البحثية بشأن غينيا وتنتقد بعض الحكومات

بقلم: مايك لويس، باحث منظمة العفو الدولية بشأن الحد من الأسلحة/العسكر والأمن والشرطة

«في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2009، سافر باحثو منظمة العفو الدولية إلى العاصمة الغينية، كوناكري. وكان الغرض من زيارتنا توثيق إحدى أشد أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان خطورة في غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة: مجزرة «الاثنين الدامي» التي وقعت في 28 سبتمبر/أيلول 2009، عندما أقدمت قوات الأمن الغينية على إطلاق الرصاص والغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية على المحتجين المحتجزين في ستاد كوناكري الرياضي، ما أدى إلى مقتل ما يربو على 150 شخصاً واغتصاب أكثر من 40 امرأة أمام الملأ.

«جمعنا عشرات المقابلات مع ضحايا وشهود عيان وموظفين طبيين ومسؤولين حكوميين ومنتسبين إلى الجيش. وحصلنا على أشرطة فيديو مصورة وصوراً للأحداث. وقمنا بمقارنة هذه مع سجلات المستشفيات والوثائق العسكرية السرية، ومع أدلة مادية ومراسلات واتصالات مع شركات أمنية خاصة في أنحاء شتى من العالم.

«وكان أحد أكثر ما توصلنا إليه من معطيات إثارة للقلق حقيقة أن ما استخدم يوم «الاثنين الدامي» من ذخائر وغاز مسيل للدموع وعربات عسكرية، وغير ذلك من المعدات، قد جاءت إلى غينيا بترخيص من حكومات بلدان مختلفة في شتى أنحاء العالم – بما فيها فرنسا – رغم سجل قوات الأمن الغينية الذي ظل يعج لعقد من الزمن بالقمع العنيف بواسطة مثل هذه الأنواع من الأسلحة.»

إقرأ المزيد في http://sn.im/uvdsg

تقييم للنضال من أجل حقوق المرأة

بقلم: تينا موسويا، الناشطة الأوغندية من أجل حقوق المرأة تدوّن من «لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة» في نيويورك

«هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها اجتماعاً «للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة»، وهي كذلك زيارتي الأولى للأمم المتحدة في نيويورك. وأجد أن الملتقيات مكان عظيم للتوقف وتقييم موضع أقدامنا في مسيرتنا نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. فهنا تلتقي المنظمات الدولية الكبيرة والمنظمات القاعدية الصغيرة، ولذا فالوقت مناسب للتفكير بشأن جميع المعاهدات والسياسات الدولية المختلفة، ومقارنة ما تقول مع ما يحدث فعلياً على الأرض.

«يوم الجمعة، تحدثت في فعالية استضافتها منظمة العفو الدولية وتناولت سبل التماس العدالة من جانب النساء اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، والخدمات اللاتي يحتجن إليها. وتحدثت عن الأوضاع في أوغندا، حيث أعمل، وحيث تتفشى مستويات عالية من العنف الجنسي ولا تجد النساء اللاتي يتعرضن للاغتصاب أمامهن الكثير من الخيارات سوى محاولة نسيان ما حدث. فالعقبات التي تواجه النساء، من قبيل الضغوط التي يمارسها أفراد العائلة لتسوية الأمر خارج المحكمة، أو غياب السرية في مراكز الشرطة، قد تبدو تافهة في واقع الأمر، ولكنها عراقيل ضخمة من الناحية الفعلية أمام إقدام النساء على طلب العدالة.»

اقرأ المزيد في http://sn.im/uvdr9

السلطات الإيطالية تنتهك حقوق الروما في السكن

© Amnesty International

ماريا دوميترو وماريوس أليكساندرو مع ابنتهما في بيتهما في فيا تشينتوتشيلّي، بروما، سبتمبر/أيلول 2009. وقد هدمت السلطات بيتهما بعد شهرين من التقاط هذه الصورة.

لدى دوميترو وماريوس أليكساندرو، وكلاهما من الروما (الغجر) من أصول رومانية، ثلاثة أطفال صغار. ومنذ قدومهما إلى إيطاليا في 2004، تعرضت عائلتهما للإجلاء القسري ست مرات دون أن يُعرض عليها، ولو مرة واحدة، أي سكن بديل. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، تم إجلاؤهم قسراً من مخيم قريب من فيا تشينتوتشيلّي في روما. ويقول ماريوس أليكساندرو: «الآن سننام في الشارع. ماذا يبدو أن نفعل؟ لقد عشنا في سبعة مخيمات مختلفة خلال خمس سنوات».

كان مخيم فيا تشينتوتشيلّي واحداً من ما يربو على 100 مخيم للروما في روما. وقد قامت السلطات الإيطالية بوضع خطة لإغلاق جميع هذه المخيمات تقريباً، ولإعادة توطين بعض المقيمين فيها في 13 مخيماً على أطراف المدينة.

وستشهد «الخطة الخاصة بالرحّل»، التي وضعت دون أي تشاور حقيقي مع من سيتضررون منها أكثر من غيرهم، الإجلاء القسري للآلاف من الروما من أماكن إقامتهم الحالية. إذ سيُعرض على بعضهم – دون معايير واضحة – سكن بديل في مخيمات أخرى، وليس في مساكن دائمة. بينما لن يعرض على الآخرين أي سكن بديل. وعليهم أن يجدوا مأوى لهم بحسب مجهودهم، وحيثما يستطيعون – إلى أن يتم ترحيلهم مجدداً.

إن على إيطاليا واجباً بمقتضى معاهدات دولية عدة لحقوق الإنسان في أن تمتنع عن القيام بعمليات إجلاء قسري وفي أن تحول دونها. ومنظمة العفو الدولية تعتقد أن «الخطة الخاصة بالرحّل» ستؤدي إلى طيف عريض من انتهاكات حقوق الإنسان التي من شأنها أن تبقي على الروما أسرى لحلقة مفرغة من التمييز والتهميش والفقر. فالروما يكافحون طوال الوقت من أجل أن يعثروا على عمل دائم؛ وهم في العادة يُتركون ليقلعوا شوكهم بأيديهم في بحثهم عن القوت، وغالباً من خلال بيع المخلفات المعدنية التي يبحثون عنها في أماكن النفايات، أو عبر القيام بأعمال يدوية بين الحين والآخر. ومن شأن «الخطة الخاصة بالرحّل» أن تجعل الوضع أكثر سوءاً من ذلك – وأن تضيّق فسحة العيش عليهم وتجعل من إمكانية اندماجهم في المجتمع الإيطالي أمراً أبعد منالاً.

بادر إلى التحرك الآن

يرجى التوقيع وإرسال بطاقة بريدية إلى السلطات الإيطالية (انظر القسيمة المرفقة). واطلب منها تأجيل تنفيذ «الخطة الخاصة بالرحّل»، ومراجعتها وتنقيحها بناء على عملية تشاور مناسبة مع من سيتأثرون بها، وضمان احترامها لحقوق الإنسان وحمايتها.

اليوم العالمي لحرية الصحافة

صحفيو الصومال عرضة للمخاطر

اختطف علي يوسف عدن، مراسل «راديو صوماليوين»، في 21 فبراير/شباط 2010 في وانليوين على أيدي حركة «الشباب» المسلحة، وعلى ما يبدو، عقب إذاعة تقرير حول عملية قتل جرت في المنطقة. وقضيته ليست حالة فريدة. فقد تعرض صحفيون آخرون للمضايقات وحتى للقتل.

والصومال ما زال واحداً من أكثر مناطق العالم خطورة على وجه الأرض بالنسبة للصحفي. إذ شهد العام 2009 وحده مقتل تسعة صحفيين بينهم ثلاثة أطلق عليهم الرصاص عن سابق ترصد وإصرار. وكان هذا أكبر عدد من الصحفيين ممن لقوا مصرعهم في سنة واحدة منذ 1991. وفي وجه مثل هذا المخاطر التي يحملها المجهول، فر العديد منهم من البلاد. أما القلة التي بقيت في الصومال فهي معرضة للقتل أو الإصابة خلال هجمات عشوائية أو متعمدة في أي وقت من الأوقات.

ففي فبراير/شباط 2009، سقط سعيد تهليل أحمد، مدير محطة إذاعة «هورنافريك» المستقلة، صريعاً إثر إطلاق النار عليه في سوق البكارى في العاصمة مقديشو. وكان قد استدعي مع صحفيين آخرين للقاء أعضاء في «الشباب» كانوا يشعرون بعدم الرضا عن التغطية المحلية لتعيين الرئيس الجديد للحكومة الاتحادية الانتقالية. وكان «الشباب» قد رفضوا الانتخابات واعتبروا الرئيس المنتخب غير شرعي.

وتسيطر الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الصومالية الآن على العديد من المدن والبلدات، وتقوم بتقييد وسائل الإعلام المحلية وما تبثه وتنشره، وبإغلاق محطات الراديو، وتهدّد الصحفيين كي يدعموها أو يتركوا هذه المناطق. ويجعل هذا من شبه المستحيل نشر معلومات غاية في الحيوية بشأن الحالة في الصومال داخل البلاد أو خارجها. وحتى أوائل 2009، ظلت الحكومة الاتحادية الانتقالية وبصورة متكررة كذلك تضايق الصحفيين وتهاجمهم.

ففي يناير/كانون الثاني 2009، قتل حسن مايا، البالغ من العمر 36 سنة ومراسل إذاعة «شابيلي»، إثر إطلاق النار عليه في أفغويي، وهي بلدة تبعد 30 كيلومتراً إلى الجنوب من مقديشو. وطبقاً لما ورد، أوقفه جنود حكوميون اتهموه بالتعاون مع الجماعات المسلحة وأطلقوا عليه رصاصتين في رأسه.

بادر إلى التحرك الآن

تعهدت الحكومة الاتحادية الانتقالية بمقتضى اتفاق جيبوتي للسلام لسنة 2008 بالتصدي لمسألة العدالة والمصالحة. يرجى دعوة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى أن تقوم على وجه السرعة بتحقيقات فعالة ومستقلة في جميع أعمال القتل غير المشروع التي استهدفت الصحفيين الصوماليين، وإلى تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. علماً بأنه لا توجد سوى قلة من السفارات الصومالية العاملة. يرجى الكتابة إما إلى أحد أو إلى كلا ممثليّ الحكومة الاتحادية الانتقالية:

سعادة نور حسن حسين، السفير المفوض
فوق العادة فيا داي غراتشي،
Via dei Gracchi, 305
00192 Rome
Italy

سعادة الدكتور إلمي أحمد دوالي، السفير المفوض فوق العادة
البعثة الدائمة لجمهورية الصومال لدى الأمم المتحدة
225 East, 61st Street,
Wuite 702 New York
N.Y. 10021
USA

اليمن: قمع وسائل الإعلام المستقلة

© Private

محمد المقالح

تعكس الأحداث الأخيرة في اليمن عدم تحمل الحكومة لما تنشره الصحافة على نحو متزايد، ولا سيما فيما يتعلق بالتغطية للنزاع في محافظة صعدة، والاحتجاجات المتواصلة في الجنوب.

إذ اعتقلت السلطات في يناير/كانون الثاني 2010 هشام باشراحيل، محرر صحيفة «الأيام» اليمنية، مع اثنين من أبنائه. ولا يزال الثلاثة رهن الاحتجاز. حيث اعتقلوا من مكاتب «الأيام» في عدن إثر اعتصام شاركوا فيه بمناسبة مرور ثمانية أشهر على الحظر العملي المفروض من جانب السلطات على طبع الصحيفة وتوزيع أعدادها. وورد أن القوات المسلحة أطلقت النار على المحتجين، بينما رد حرس أمن الصحيفة بنيران مماثلة.

وتوفي موظفان أمنيان في تبادل إطلاق النار. وبدأ استهداف «الأيام» في 30 أبريل/نيسان 2009 عندما صادرت السلطات أعداداً من الجريدة. واتخذت إجراءات مماثلة بعد ذلك بفترة وجيزة ضد صحف أخرى. وأعلنت الحكومة أنها سوف تحظر صدور أية صحيفة تعرب عن الدعم لأنشطة تعتبرها ضارة بوحدة البلاد، ولا سيما الدعوة إلى انفصال الجنوب.

وقبض على محمد المقالح، الصحفي والناشر للموقع الإلكتروني (www.aleshteraki.net) التابع «للحزب الاشتراكي اليمني»، في 17 سبتمبر/أيلول 2009 في أحد شوارع صنعاء، واختفى حتى ديسمبر/كانون الأول، عندما اعترفت السلطات بأنها تحتجزه. ولم يسمح لعائلته بزيارته في سجن الأمن السياسي في العاصمة إلا في 7 فبراير/شباط 2010، وتبين لها أن صحته قد تدهورت كثيراً. وفي اليوم نفسه، استجوب حول معلومات كان قد نشرها بشأن الحرب في محافظة صعدة. ووجهت إليه تهم تتعلق بالأمن.

وفي 16 يناير/كانون الثاني 2010، حكم على أنيسة عثمان، وهي صحفية تعمل مع صحيفة «الوسط» الأسبوعية، غيابياً بالسجن ثلاثة أشهر بتهمة «تشويه سمعة الرئيس علي عبد الله صالح». وبحسب تقارير إعلامية، جرت مقاضاتها بسبب بعض المقالات التي انتقدت فيها سجّن ناشطي حقوق الإنسان. وكانت هي وعدة أشخاص آخرين قد حوكموا أمام «محكمة الصحافة» في صنعاء، التي تنظر القضايا المتعلقة بوسائل الإعلام. وجاء إنشاء هذه المحكمة في مايو/أيار 2009 كمؤشر جديد على القمع المتزايد للصحافة ووسائل الإعلام في اليمن.

بادر إلى التحرك الآن

قم بإعلام الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، بأنه إذا ما كان محمد المقالح وهشام باشراحيل ونجليه هاني ومحمد باشراحيل محتجزين لممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، فإنه ينبغي الإفراج عنهم بلا قيد أو شرط. ويتعين حماية جميع المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والسماح لهم بالالتقاء بالمحامين وتلقي الزيارات من أهاليهم والعناية الطبية اللازمة التي يحتاجون. ويرجى كذلك الإعراب عن بواعث قلقك بشأن الحكم بالسجن على أنيسة عثمان.

يرجى الكتابة إلى:
فخامة الرئيس علي عبد الله صالح
مكتب رئيس جمهورية اليمن
صنعاء، جمهورية اليمن
فاكس: 147 274 1 967+
طريقة المخاطبة: فخامة الرئيس
ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع
http://snipr.com/uso0e

كوبا: استمرار القيود على حرية التعبير

هناك العديد من الصحفيين المستقلين من بين مايربو على 50 سجين رأي في كوبا محبوسين حالياً بسبب انتقادهم الحكومة والدعوة إلى احترام أكبر للحريات الأساسية. ويواصل العديد من الصحفيين الآخرين أنشطتهم الصحفية رغم المخاطر.

إذ اعتقل يوسفاني أنزاردو هيرناندیز، مدير الصحيفة الإلكترونية «كاندونغا»، تعسفاً مدة 14 يوماً في سبتمبر/أيلول 2009 في إقليم هولغوين، الذي ينتمي إليه. ويقول هيرناندیز، وهو مراسل أيضاً للموقع الإلكتروني الإخباري «بايو ليبره»، إنه هُدد بالمقاضاة بموجب القانون 88 الخاص بحماية الاستقلال الوطني للاقتصاد الكوبي. ويجرّم هذا القانون الاتصالات مع الصحافة الأجنبية ويحمل أحكاماً بالسجن قد تصل إلى 20 سنة.

وأفرج عن يوسفاني أنزاردو هيرناندیز في نهاية المطاف دون توجيه اتهام إليه. وكانت الشرطة قد صادرت حاسوبه الشخصي وعطلت «السيرفر» اللازم للدخول إلى موقعه الإلكتروني، www.candonga.org، الذي ما زال الدخول إليه غير ممكن منذ ذلك الحين. وفي حديث له حول القيود التي يواجهها هو وزملاؤه، أبلغ يوسفاني أنزاردو هيرناندیز منظمة العفو الدولية ما يلي: «نأمل في أن تفهم الحكومة أن ما نقوم به هو ممارسة لحقنا، فنحن لا نلحق الضرر بأحد... وكل ما نفعله هو رواية ما يحدث في البلاد، ولكن [الحكومة] اعتبرت هذا أمراً خطيراً».

وتخضع جميع وسائل الإعلام في كوبا لسيطرة الحكومة، التي تصر على تكميم الأصوات المنتقدة والحفاظ على سيطرتها على جميع مناحي الحياة في المجتمع، وتستخدم تكتيكات قمعية وإجراءات جنائية لتقييد التعبير الحر عن الآراء ومعاقبة أصحابه. ويواجه الصحفيون والمدنيون المستقلون نمطاً متصلاً من المضايقة والاعتقال التعسفي، وربما أحكاماً بالسجن إثر محاكمات جائرة، لا لشيء إلا لسعيهم السلمي إلى ممارسة حقهم في حرية التعبير.

ونتيجة لذلك، فإن الكوبيين لا يتمكنون من التمتع بالحق في طلب المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الآخرين. وحرية التعبير أمر حاسم للكرامة والتطور الشخصي لكل فرد، وهي أساسية كذلك لتحقيق الحقوق الإنسانية الأخرى المعترف بها عالمياً. وينبغي على الحكومة الكوبية، بناء على ذلك، اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع القيود المفروضة على حرية التعبير حتى تضمن الاحترام والحماية لجميع حقوق الإنسان في كوبا.

© Anna Kari

فاطمة، 20 عاماً، تحمل طفلها الوليد في كيبيمبارا، بوركينا فاسو. يونيو/حزيران 2009. حيث تلقى أكثر من 2,000 امرأة حتفها سنوياً في بوركينا فاسو بسبب مضاعفات الحمل والولادة.

journalists. Their pens told the truth.

ملصق من تصميم بابلو عبدوصمادي
Good50x70.org 2008

© Payam Abdolsamadi, www.khtt.net/person/3719/en

صحة الأمهات حق من حقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

إدوفينا هيرناندیز

دأبت إدوفينا هيرناندیز على النضال من أجل حقوق الإنسان في غواتيمالا منذ سبعينيات القرن الماضي. وبصفتها مؤسِّسة ومديرة لمنظمة «سيديم»، تحاول دفع الحكومة الغواتيمالية إلى كشف النقاب عن الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على مدار ثلاثة عقود من الحرب الأهلية. ومعرفتها بأنها ليست وحدها تمنحها الشجاعة كي تواصل عملها رغم المخاطر، عليها وعلى عائلتها.

© Amnesty International

ما الذي أثار اهتمامك بحقوق الإنسان؟

ج بدأ اهتمامي بحقوق الإنسان في سبعينيات القرن الماضي عندما غرقت غواتيمالا في نزاع داخلي وحشي. وكان قد بدأ في العقد الذي سبق وانتهى بتوقيع اتفاقيات السلام في 1996. وفي ذلك الوقت، قرر من كانوا أعضاء في الحركة الطلابية الجامعية النضال من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في غواتيمالا وحمايتها في سياق جرى على خلفيته امتهان كامل لأكثر حقوق الإنسان أساسية من جانب الدولة.

وخلال عقد الثمانينيات، اضطررت إلى مغادرة البلاد إلى المنفى، ولكنني واصلت عملي من أجل حقوق الإنسان كصحفية. وركزت جهودي على اضطهاد الأشخاص المنفيين واللاجئين من دول أمريكا الوسطى. وعندما عدت إلى غواتيمالا، واصلت بنشاط أكبر عملي الصحفي وعملت مع عدد من منظمات المجتمع المدني حتى سنة 2000، حيث أسسنا، زملائي وأنا، منظمة «أمن في ظل الديمقراطية» (سيديم). ومقصدنا هو التركيز على النضال من أجل حقوق الإنسان. إذ أردنا أن يفهم الناس أن من واجب الدولة حماية كل فرد. ونعمل كذلك من أجل أن يفهموا ضرورة أن يمارس كل شخص حقوقه دونما تهديد أو تعرُّض للمخاطر. ونحن ملتزمون بتعزيز الذاكرة والحقيقة والعدالة.

ما هي برأيك التحديات الرئيسية في النضال من أجل حقوق الإنسان في غواتيمالا؟

ج ربما كان التحدي الأكبر هو وضع حد للإفلات من العقاب. ففي غواتيمالا، لم تجر محاكمة، ناهيك عن إدانة، ولو واحد من الضباط العسكريين الكبار المسؤولين عن الإبادة الجماعية التي ذهب ضحيتها 200,000 إنسان، أو عن الاختفاء القسري، الذي طال 50,000 إنسان آخر. ويمكننا مقارنة هذا مع بلدان أخرى، كالأرجنتين على سبيل المثال، حيث جرت محاكمة المجرمين وإدانتهم. وهذا لم يحدث في غواتيمالا لأن من ارتكبوا هذه الجرائم ما زالوا يتمتعون بالكثير من السلطة. فهم يسيطرون على المحاكم، وعلى النظام الأمني، وعلى الأحزاب السياسية، وعلى قطاع الأعمال، وعلى الصحافة. وللحصانة التي نعم بها هؤلاء المجرمون طوال هذه الفترة دورها في حماية المجرمين الجدد. فمن الصعب التمييز بين الجماعات التي انتهكت حقوق الإنسان إبان النـزاع المسلح وتلك التي تربطها صلات وثيقة بتجار المخدرات وتجار السلاح والمتَّجرين بالبشر ممن يموّلون الأحزاب السياسية اليوم. ولذا فإن التحدي الماثل هو هزيمة ثقافة الإفلات من العقاب العميقة الجذور. إن هذا تحدٍ ضخم، والمخاطر هائلة، ولكن الأمل ما زال قوياً.

إذا قُدِّر لك تغيير شيء واحد في وضع غواتيمالا، ماذا عسى أن يكون ذلك؟

ج إذا ما حدث ذلك، سأفتح الأبواب لمن يريدون أن يعودوا إلى الأرشيف الوطني الذي يتضمن المعلومات المتعلقة بانتهاكات الماضي لحقوق الإنسان كي يطلعوا عليه. فمن شأن ذلك أن يتيح لنا اكتشاف الحقائق، وما حدث ومن هو المسؤول. كما سأعمل على ضمان أن يكون النظام القانوني أقوى وأكثر قدرة على تحقيق العدالة للضحايا.

© Fundación de Antropología Forense de Guatemala

ما الأثر الذي خلفه عملك على حياتك وحياة عائلتك؟

ج أولاً، لقد منحني الشعور بالرضا بأنني قد فعلت شيئاً أومن به وأسهمت في التغيير – فلقد دأبت على السعي إلى فعل هذا لأكثر من نصف حياتي. وقمت بواجبي نحو من ضحوا بحياتهم من أجل تغيير واقع الحياة في غواتيمالا – ولا يضاهي هذه الأمر من حيث الأهمية أي شيء آخر بنظري. أما أسرتي، ولا سيما شريكي في الحياة، فلا شك أنه يخشى على سلامتي. ولكن يشعر بالسعادة أيضاً عندما أكون سعيدة في عملي.

أما أبنائي ووالدي وبقية أفراد عائلتي فقد كان قدرهم على الدوام تحمل العواقب التي ترتبت على عملي، وعلى اضطهادي. ولطالما بيَّنوا بجلاء أن تضامنهم معي لا يعرف التردد. وما برحوا يعطونني الكثير من القوة.

ما الذي يبقيك على مواصلة النضال عندما تسوء الأمور؟

ج معرفة أنني لست وحدي. وأن ثمة طريقاً دائماً لبناء ذاك النوع من الديمقراطية الذي نطمح إليه في غواتيمالا.

ما الذي تعنيه منظمة العفو الدولية لك؟

ج آلاف الشموع المتقدة في آلاف الأماكن في شتى أنحاء العالم، والدعم والرفقة لمن يعانون الاضطهاد بسبب حبهم للإنسانية. يد صديقة واحدة تتعاظم كلما احتاجها إنسان. فمنظمة العفو صوت يدوي عالياً من أجل الذين تكمم أفواههم.

هل لديك رسالة تودين إيصالها إلى قرائنا؟

ج أرجو أن تمدوا المدافعين عن حقوق الإنسان في كل مكان في العالم بدعمكم، وبكل السبل التي تقدرون عليها.

ما هو أهم درس تعلمته من الأنشطة التي قمت بها؟

ج أن التضامن الإنساني قادر على اجتياز كل عقبة، وعلى تحطيم الأسوار، وأنه أفضل درع للوقاية من العدوان.

أهالي غواتيماليون يعقدون احتفالاً طقسياً من احتفالات «المايا» للتواصل مع الموتى ودعم العمل من أجل استخراج رفات ضحايا النزاع الداخلي المسلح، غواتيمالا، أبريل/نيسان 2008.

معتقلو غوانتنامو: حملة من أجل الحماية الدولية

© Amnesty International

ما زال العديد من المعتقلين يقبعون في غوانتنامو لعدم وجود مكان يذهبون إليه. فسيواجهون الاضطهاد إذا ما أعيدوا إلى أوطانهم، وليس أمامهم بلد آخر يلجأون إليه. وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة الحكومات إلى المساعدة على إغلاق غوانتنامو مرة واحدة وإلى الأبد بمنح المعتقلين بيتاً يعيشون فيه وفرصة لحياة جديدة.

في 3 فبراير/شباط 2010، وافق «المجلس الاتحادي السويسري» على توفير فرصة جديدة لأخوين من الأويغور كانا محتجزين دون تهمة أو محاكمة في غوانتانامو لنحو ثماني سنوات.

حيث كان من الممكن أن يواجه أركين وباهتيار محمود، وهما من إقليم كسينجيانغ أويغور ذي الحكم الذاتي في الصين، لمجازفة خطيرة في أن يتعرضا للتعذيب أو الإعدام إذا ما أعيدا إلى الصين. وجاء القرار السويسري عقب سنوات من النضال من جانب الفرع السويسري لمنظمة العفو في إطار مشروع الحماية الدولية الذي تنفذه منظمة العفو الدولية. ويضم المشروع ناشطين في أوروبا وفي بلدان أخرى يناضلون من أجل أن توفر الحكومات الحماية لمعتقلين في غوانتانامو لا يمكن إعادتهم إلى أوطانهم بسبب ما يمكن أن يتعرضوا له من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية.

وتشمل الدول التي استقبلت رجالاً من غوانتنامو ألبانيا وبلجيكا وفرنسا والمجر وإيرلندا وبلغاريا وسلوفاكيا. وفي العديد من الحالات، اتخذت القرارات في أعقاب جهود متواصلة لكسب التأييد وأنشطة إعلامية وأخرى على المستوى القاعدي نظمتها منظمة العفو الدولية وهيئات أخرى. وقد توافرت فرص جديدة للحياة لعشرة آخرين من الأويغور – وإن كانت فرص إقامتهم هذه مؤقتة – في كل من برمودا وبالاو.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك ما يربو على 40 معتقلاً في غوانتنامو ممن يحتاجون إلى الحماية الدولية. ويشمل هؤلاء رجالاً من الصين وليبيا وروسيا الاتحادية وسوريا وتونس. وما لم تُبد دول أخرى استعدادها لاستقبالهم، فسيظلون عرضة لخطر الإعادة القسرية إلى بلدانهم الأصلية، بما يعنيه ذلك من مواجهة محتملة للانتهاكات، أو لشهور وحتى سنوات إضافية من الاعتقال لأجل غير مسمى لدى سلطات الولايات المتحدة.

وهؤلاء رجال لا تعتزم سلطات الولايات المتحدة، وفق ما لدى منظمة العفو من معلومات، توجيه الاتهام إليهم أو محاكمتهم. وهم ما زالوا رهن الاعتقال لسبب وحيد هو عدم وجود مكان يذهبون إليه. وبعضهم قد صفيت قيوده تمهيداً للإفراج عنه. ولكنهم جميعاً قد جرى التخلي عنهم ليظلوا قابعين في غوانتنامو.

وفي يناير/كانون الثاني 2010، نظمت منظمة العفو الدولية و«مركز الحقوق الدستورية» و«ريبريف» ومعظم بيغ، المعتقل السابق في غوانتنامو ورئيس منظمة «سجناء الأقفاص»، جولة أوروبية للطلب من دول أخرى قبول معتقلين محتجزين في غوانتنامو. وشملت البلدان التي تمت زيارتها لوكسمبورغ وألمانيا والسويد.

إن بعض الدول، ولا سيما في أوروبا، قد دعت بإلحاح إلى إغلاق غوانتنامو ولكنها تقاعست عن تقديم العون لتحقيق ذلك. ويحدث هذا رغم الاتفاقية المشتركة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن إغلاق غوانتنامو، التي أعربت فيها دول بعينها أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن استعدادها للمساعدة في استقبال معتقلين سابقين على أساس كل حالة بمفردها.

ومنظمة العفو الدولية، إذ تدرك بأن تكيُّف المعتقلين مع ظروف الحياة في بلدان غريبة عنهم بعد غوانتنامو أمر ليس بالسهل، تدعو الحكومات أيضاً إلى تزويد هؤلاء الرجال بآليات الدعم المناسبة لمساعدتهم على التكيف مع حياتهم الجديدة. ويشمل هذا توفير الفرص لهم كي يحصلوا على العون الطبي والقانوني والنفسي والاجتماعي المناسب. وتساعد فروع منظمة العفو حالياً على الربط بين المنظمات غير الحكومية العاملة في بلدان هذه الفروع من أجل تقديم المشورة المتخصصة والمساعدة العملية لهؤلاء الرجال:

الاخضر بومدين المعتقل السابق في غوانتنامو مع مندوبة منظمة العفو الدولية ناتاشا منشين، فرنسا، فبراير/شباط 2010.

الاخضر بومدين مواطن جزائري اعتقل في البوسنة والهرسك، حيث كان يعيش. واحتجز في غوانتنامو لنحو ثماني سنوات دون تهمة أو محاكمة. وفي مايو/أيار 2009، منح فرصة للعيش مع عائلته في فرنسا. وبعد حوالي السنة، وبينما لا يزال يواجه تحديات في التكيف مع الحياة الجديدة بعد غوانتنامو، يشق طريقه نحو التصالح مع حياته الجديدة بمساعدة من الفرع الفرنسي لمنظمة العفو الدولية. وأبلغ منظمة العفو: «كان الأمر صعباً للغاية بالنسبة لي... حاولت أن أبني حياتي. والآن أشعر أنني مثل جميع الناس. أشعر بأنني إنسان».

ولو أن الدول الأخرى توافق على توفير الحماية الإنسانية لمن يقبعون حتى الآن في غوانتنامو، لكان هناك المزيد من الرجال القادرين على إعادة بناء حياتهم بأمان واستقرار مثل الاخضر بومدين، ولكنا أقرب خطوة نحو إغلاق غوانتنامو إلى الأبد.

بادر إلى التحرك الآن

للاطلاع على المزيد ومشاهدة شريط فيديو يضم مقابلات مع الاخضر بومدين ومع عاملين من أجل حقوق الإنسان، قم بزيارة الموقع http://snipr.com/v01yz

الطريق القويم لمحاربة الفقر

يجب أن يحتل احترام حقوق الإنسان موقع القلب من الحرب العالمية على الفقر. وينبغي أن يظل هذا في أذهان قادة العالم عندما يلتقون لمناقشة ما أحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر/أيلول المقبل.

فأهداف

الأمم المتحدة الإنمائية للألفية هي أبرز المبادرات العالمية لمكافحة الفقر. وترسي هذه الأهداف، التي انبثقت عن إعلان الأمم المتحدة للألفية، الصادر عن الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول 2000، الأساس لما يأمل المجتمع الدولي في تحقيقه بحلول العام 2015.

وقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على إدراج الفقر بثبات على جدول الأعمال العالمي. بيد أنها لم تتصد لقضية انتهاكات حقوق الإنسان على نحو كاف، رغم أن إعلاء راية حقوق الإنسان مفتاح لا غنى عنه لتقليص الفقر. ويتطلب احترام حقوق الإنسان من الحكومات التصدي للتمييز ودفع عجلة المساواة إلى الأمام؛ كما يتطلب إيلاء تركيز كاف لمن هم أكثر تهميشاً واستضعافاً؛ وإعطاء الأولوية لتحقيق الحد الأدنى الضروري من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع؛ وتمكين كل شخص من أن يشارك بنشاط في صنع القرارات التي تؤثر على حقوقه.

ومع فشل الحكومات في أن تنجز أي خطوات حقيقية إلى الأمام بشأن بعض التجليات الرئيسية للفقر – وليست أحياء الصفيح ووفيات الأمهات سوى مثالين ساطعين على ذلك – يغدو من الواضح أنه لن يكون بمقدور هذه الحكومات تحقيق تقدم عادل ومستدام نحو إنجاز أهداف الألفية إذا ما أبقي على حقوق الإنسان خارج المعادلة.

من غير الممكن غض النظر عن حقوق الإنسان

يتعين على الحكومات تذكُّر أن انتهاكات حقوق الإنسان تعرقل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي بيرو، يقوض التمييز ضد نساء السكان الأصليين الجهود الرامية إلى توفير الرعاية الصحية للأمهات. فمن غير المتاح لنساء السكان الأصليين الانتفاع بالخدمات الصحية لأنهن لا يملكن الوثائق الشخصية اللازمة، ولا يستطعن تسديد نفقات الرعاية الصحية، ولا يحصلن على ما يكفي من المعلومات بلغة يستطعن فهمها.

فالأهداف التي حددتها الأمم المتحدة، في بعض الحالات، تطلب من الحكومات تحقيق أقل ما هو مطلوب منها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تستوجب الأهداف الإنمائية للألفية تحسين مستوى حياة 100 مليون، لا أكثر، من سكان أكواخ الصفيح بحلول العام 2020. ولكن هذا يتجاهل حقيقة أن هناك في واقع الأمر ما يربو على مليار شخص يعيشون في أحياء الفقراء، وأن الدول ملزمة بأن تحميهم جميعاً بصورة فورية من الإجلاء القسري وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. كما تتقاعس الأهداف الإنمائية للألفية عن التصدي لحقوق المرأة ووضعت أهدافاً هامشية على نحو غير مقبول فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فبمقتضى القانون الدولي، ينبغي على الحكومات التصدي للتمييز على أساس النوع الاجتماعي وكفالة المساواة في جميع الإجراءات التي تتخذها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما إن الدول غالباً ما تتقاعس عن ضمان الاحترام لحقوق من قبيل الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها – وكلها حقوق لا يستقيم مع غيابها شرط مشاركة الناس في صنع القرار ومحاسبة الحكومات عن فشلها في الوفاء بواجباتها.

إن حكومات الدول المتطورة ملزمة بمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المكلفة بها. بيد أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يقتضي منها ضمان أن يكون انخراطها في هذا المسار متساوقاً مع معايير حقوق الإنسان. ومثال ذلك الغياب التام للتأكيد على فرض ضمانات بأن لا تؤدي المشاريع التنموية إلى إجلاء الناس قسراً من بيوتهم.

بناء شروط المساءلة

لا ينبغي أن يُرتهن من يعيشون تحت وطأة الفقر للنوايا الحسنة لسلطات بلادهم وحدها، وينبغي أن يكونوا قادرين على مساءلة حكومات بلدانهم عندما تنتهك حقوقهم. أما في واقع الحال، فنادراً ما يحدث ذلك. والحكومات نفسها لا تجد من يحاسبها عن انتهاكات حقوق الإنسان عندما تقدِّم تقاريرها المتعلقة بمدى ما حققته من تقدم نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

ومعظم هذه الحكومات لا تحدد ما إذا كانت جهودها تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أو ما إذا كانت تتصدى لقضايا من قبيل الإجلاء القسري أو التمييز على أساس النوع الاجتماعي. فيتعين على الحكومات ضمان فتح أبواب محاكمها وهيئاتها الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من مثل هذه الآليات لمن تنتهك حقوقهم والنظر في الشكاوى المتعلقة بجميع حقوق الإنسان – المدنية منها والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا يعني، على سبيل المثال، ضمان تمكين نساء سيراليون المحرومات من الحصول على الرعاية الصحية الحافظة للحياة من التماس الإنصاف في المحاكم. وفضلاً عن ذلك، يتعين على جميع الدول التصديق على «البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، حتى يتاح لشعوبها طرق أبواب الآليات الدولية للشكاوى بشأن ما يرتكب من انتهاكات لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

في سبتمبر/أيلول 2010، سيجتمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة لتقييم ما تحقق من تقدم نحو إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ومنظمة العفو الدولية تدعو الحكومات إلى أن تتعهد بمواءمة سياساتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية مع واجباتها حيال حقوق الإنسان. ومن خلال حملة «فلنطالب بالكرامة»، تقوم منظمة العفو بدأب بإجراء الأبحاث وبتنظيم الحملات من أجل إحداث تغييرات عيانية في الخطط الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية حتى تتماشى مع واجبات الدول نحو حقوق الإنسان.

بادر إلى التحرك الآن

لمزيد من المعلومات حول حملة «فلنطالب بالكرامة»، يرجى زيارة: www.amnesty.org/demand-dignity، وكذلك موقع:
www.demanddignity.amnesty.org

أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية

الهدف 1
القضاء على الفقر المدقع والجوع

الهدف 2
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الهدف 3
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الهدف 4
تخفيض معدل وفيات الأطفال

الهدف 5
تحسين الصحة النفاسية

الهدف 6
مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب

الهدف 7
كفالة الاستدامة البيئية

الهدف 8
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

يمين: فتاة تسير في مخيم بنتشينات، وهو مخيم مؤقت للأشخاص النازحين داخلياً أقيم جراء الزلزال الأخير، جاسميل، هايتي.

التعذيب في كازاخستان

© Private

دميتري تيان مع زوجته وابنه. حيث تعرض للتعذيب وسوء المعاملة على أيدي رجال الشرطة في أستانا، بكازاخستان، وحكم عليه في 16 يونيو/حزيران 2009 بالسجن 25 سنة إثر محاكمة جائرة.

عندما اقتيد راسم بايراموف إلى المركز المحلي للشرطة في يوليو/تموز 2008، أبلغه ضباط الشرطة أنهم يريدون «كلمة معه».

ولكن راسم بايراموف قال إنهم فعلوا أكثر من ذلك بكثير. قال إنه تعرض للضرب على جميع أنحاء جسمه بالقبضات والكراسي. وإنه تعرض للركل ولحشر رأسه في قناع مضاد للغاز وسد مجرى الهواء فيه. إذ أراد رجال الشرطة في رادنوف، بشمالي كازاخستان، منه ومن صديقه ألكساندر برويخانوف الاعتراف بسرقة بعض النقود وثلاث زجاجات من البيرة من دكان محلي، وهي تهمة أنكرها الرجلان. ولكن بعد 48 ساعة من الضرب والحرمان من النوم والتهديد بإلحاق الأذى بعائلتيهما، حسبما زُعم، وقّع الشابان على «اعتراف». ولم يسجل اعتقالهما بصورة رسمية حتى هذه اللحظة، كما لم يبلّغا بحقوقهما.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2008، استدعي دميتري تيان إلى مركز شرطة في آستانا للإدلاء بشهادته في قضية قتل. قال إنه جُرد من ملابسه حتى سرواله وضرب بزجاجات بلاستيكية وبهراوات لجعله يعترف بقتل امرأة وأطفالها الثلاثة. ولم يبلّغه ضباط الشرطة بحقوقه، كما لم يتم تسجيل اعتقاله رسمياً. وعندما حاول التقدم بشكوى، تعرض للضرب مجدداً، حسبما زعم.

إن الشرطة في كازاخستان ملزمة بتسجيل أي اعتقال خلال ثلاث ساعات، ولكن هذا لا يتم دائماً. وقد حدثت معظم حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة التي تم الإبلاغ عنها وسجلتها منظمة العفو الدولية أثناء الساعات الأولى التي أعقبت القبض على الشخص من جانب رجال الشرطة. وفي بعض الحالات، لم يتم تسجيل احتجاز الأشخاص لمدة 36 ساعة وحتى لأكثر من ذلك. وفي غضون ذلك، يحتجز الأشخاص في مكان اعتقال غير معلن ودونما فرصة للاتصال بمحام أو بالعائلة، أو لتلقي المساعدة الطبية. ويعترف عديدون بجرائم لم يرتكبوها. وتستخدم مثل هذه الاعترافات من ثم كأدلة ضدهم في المحكمة، وفي حالة دميتري تيان، أدى ذلك إلى الحكم عليه بالسجن 25 سنة.

بادر إلى التحرك الآن

وادعُ وزير الشؤون الداخلية إلى ضمان احترام حقوق المعتقلين، وإلى إصدار أوامر بوقف احتجاز الأفراد في أماكن غير مسجلة رسمياً.

يرجى الكتابة إلى:
Serik Baimagambetov,
Minister of Internal Affairs
ul. Manasa, 4
Astana 010000
Kazakhstan
فاكس: 33 43 71 (7172) 7+
بريد إلكتروني: usmvd@asdc.kz

جماعة دينية تتعرض للاضطهاد في إندونيسيا

© Private

أعمال نهب وسلب لممتلكات «الأحمدية» في تانغيرانغ، إقليم بانتين، يناير/كانون الثاني 2009. وتقول العبارة المكتوبة: «هذا ليس مكاناً للعبادة. قوموا بحل الأحمدية الكفرة».

في ديسمبر / كانون الأول 2009، أغارت مجموعة من الأشخاص ادعى بعضهم أنهم أعضاء في «جبهة المدافعين عن الإسلام» على بيت في تيبت، جنوب جاكارتا، حيث كان أعضاء في «جماعة الأحمدية» يقيمون صلاة الجمعة. وبحسب شهود عيان، لم تفعل الشرطة شيئاً لوقف المهاجمين، لا بل قامت عوضاً عن ذلك باعتقال ستة من أتباع الأحمدية «من أجل حمايتهم».

و«الأحمدية» جماعة دينية تعتبر نفسها طائفة من الطوائف الإسلامية، رغم أن العديد من جماعات التيار الإسلامي الرئيسية يرى أن هؤلاء لا يتقيدون بأصول العقيدة الإسلامية. وينتمي إلى «الأحمدية» نحو 200,000 من الأتباع في إندونيسيا. وقد تعرضوا للهجمات في السنوات الأخيرة لأن بعض الجماعات تعتبرهم هراطقة. كما تعرضت الحكومة الإندونيسية على نحو متزايد لضغوط من أجل اتخاذ إجراءات ضدهم.

وفي يونيو/حزيران 2009، حاول رجلان إحراق بيت للعبادة تابع للجماعة في كيبايوران لاما، جنوب جاكارتا، أثناء إقامة مصلين من «الأحمدية» صلاة الفجر. وفي الشهر التالي، تعرض مكان آخر للعبادة تابع للجماعة في تانغيرانغ، بولاية بانتن، للإحراق جزئياً على أيدي شخصين لم تعرف هويتهما.

وفي 2008، أصدرت الحكومة مرسوماً وزارياً مشتركاً يحظر على «الأحمدية» الترويج لأنشطتهم. كما استخدمت الحكومة القانون الجنائي لمقاضاة أفراد يتبعون أقليات دينية بتهمة «التجديف»، وهي جريمة يعاقب عليها القانون بالسجن خمس سنوات.

ولا تحمي الشرطة «الأحمدية» على نحو كاف، وغالباً ما ينجو من يقومون بأعمال عنف ضدها بفعلتهم. وقد تتواصل الهجمات ما لم تتخذ الحكومة الإندونيسية قراراً بحماية حقوق الأقليات الدينية.

بادر إلى التحرك الآن

وادعُ السلطات الإندونيسية إلى:

- حماية حق مجتمع «الأحمدية» في ممارسة شعائرهم الدينية دونما خوف أو ترهيب أو اضطهاد، وكفالة ذلك.
- وإلى ضمان تقديم من يقدمون على ترهيب أتباع جماعة «الأحمدية» ويستخدمون العنف ضدهم إلى ساحة العدالة على وجه السرعة، والتعويض على ضحايا مثل هذا العنف.
- وإلى إلغاء القوانين والأنظمة التي تقيد الحق في الحرية الدينية وفق ما تكفله المادة 18 من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي انضمت إليه إندونيسيا كدولة طرف.

يرجى الكتابة إلى:
Gamawan Fauzi
Home Affairs Minister
Jl. Medan Merdeka Utara
No. 7 Central Jakarta,
Indonesia
فاكس: 3851193 21 62+
بريد إلكتروني:
pusdatinkomtel@depdagri.go.id

شرقي تشاد: «ليس ثمة مكان آمن للنساء»

ما زالت النساء والفتيات السودانيات اللاتي فررن إلى تشاد بحثاً عن الأمان يواجهن الاغتصاب وغيره من صنوف الاعتداءات. وما برحت انتهاكات حقوق الإنسان التي تفشت في دارفور تطاردهن في شرقي تشاد، سواء داخل مخيمات اللاجئين أم خارجها.

وعندما تغامر النساء والفتيات اللاجئات باجتياز حدود المخيم لجلب الماء أو حطب الوقود، أو لقضاء حاجاتهن، يتعرض لخطر المضايقة والتهديد، وللاعتداء الجسدي والاغتصاب. وبعض الرجال المسؤولين عن هذه الانتهاكات هم من أعضاء جماعات المعارضة المسلحة أو قوات الأمن التشادية، وبعضهم من قطاع الطرق. وفي داخل المخيمات، يواجهن الاعتداء الجنسي من قبل لاجئين آخرين، بما في ذلك أفراد من عائلاتهن، وفي بعض الحالات من قبل موظفين في منظمات المساعدات الإنسانية.

ونادراً ما يقدَّم الرجال الذين يرتكبون هذه الجرائم إلى ساحة العدالة، ما يفاقم من ثقافة الإفلات من العقاب. أما نظام القضاء الجنائي لتشاد فيعاني من الضعف، ولا تتلقى الشرطة تدريباً يذكر، ولا وجود إلا لحفنة من المحاكم والقضاة والمدعين العامين يفترض فيهم أن يغطوا كامل مساحة شرقي تشاد.

في إحدى مثل هذه الحالات، تعرضت فتاة لاجئة تبلغ من العمر 13 سنة في مخيم فارشانا للاغتصاب من قبل ممرض تشادي يعمل في المخيم. وأدى ذلك إلى أن تحمل وتلد طفلاً في يناير/كانون الثاني 2009. ووافق الرجل في بداية الأمر على تحمل المسؤولية عما حدث، إلا أنه فر فيما بعد من المنطقة. وعلى الرغم من الشكاوى التي قدمت إلى المسؤولين التشاديين، إلا أنه لم تتخذ على ما يبدو أية إجراءات ضده، كما لم تبذل أي جهود لتعقبه ومعرفة مكانه.

ويتواصل العنف ضد النساء رغم نشر قوات «بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد» (بعثة الأمم المتحدة) وقوة الشرطة التشادية التي تدعمها وتدربها بعثة الأمم المتحدة، والمكلفة بتوفير الأمن داخل مخيمات اللاجئين وفي محيطها. وفي وصف ما تقوم به هذه القوة، قالت إحدى اللاجئات إلى مخيم غاغا للاجئين: «حتى جنود الأمم المتحدة بحاجة إلى أن يحموا أنفسهم. ولا يبدو أن هناك من لديه الوقت الكافي لحمايتنا».

إن الحكومة التشادية مسؤولة عن حماية من يعيشون على أراضيها، بمن فيهم اللاجئون والأشخاص النازحون داخلياً. وينبغي أن تتخذ الحكومة والمجتمع الدولي، على السواء، الخطوات اللازمة لحماية النساء والفتيات بصورة أكثر فعالية. كما يجب تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في شرقي تشاد إلى ساحة العدالة، وتقديم العلاج والدعم والعون للناجيات وعائلاتهن.

© Amnesty International

إمرأة تجلب الماء، مخيم «فارشانا» للاجئين، مايو/أيار 2009.

بادر إلى التحرك الآن

ووقع على المناشدة المنشورة في www.amnesty.org، التي تدعو الرئيس التشادي، إدريس ديبي، إلى ضمان حماية أفضل للنساء والفتيات اللاجئات إلى شرقي تشاد.

لا عدالة لضحايا سوء المعاملة من جانب الشرطة في فرنسا

فارق عبد الحكيم عجيمي، البالغ من العمر 22 سنة، الحياة خنقاً إثر تقييده وتكميمه من قبل رجال الشرطة أثناء القبض عليه، في غراس، في 9 مايو/أيار 2008. وفي مارس/آذار 2009، استجوب خمسة من رجال الشرطة شاركوا في القبض عليه بشبهة «عدم مساعدة شخص معرض للخطر».

وفي ذاك الوقت، لم يستجوب قضاة التحقيق رجلي الشرطة اللذين يعتقد أنهما كانا مسؤولين مسؤولية مباشرة عن وفاة حكيم عجيمي. بيد أنهما استجوبا في نهاية المطاف بشبهة «القتل غير الطوعي» في فبراير/شباط 2010 عقب أربعة أشهر من صدور أمر بذلك عن محكمة الاستئناف في آيكس – أن – بروفينس. واستجوب أحدهما كذلك بشبهة «عدم مساعدة شخص معرض للخطر». وما زالت عائلة حكيم عجيمي تنتظر تحديد موعد المحاكمة.

وفي عطلة نهاية الأسبوع نفسها، تعرض لامبا سوكونا، الذي يبلغ الآن من العمر 31 سنة، للضرب على أيدي رجال تابعين لشرطة مكافحة الشغب الفرنسية في منطقة شقته في ضواحي باريس ليلة 8 مايو/أيار 2008. ويعاني لامبا سوكونا من أنيميا الخلايا المنجلية، وهو مرض وراثي خطير، وبحسب سجله، فهو معوَّق جزئياً. وقبض عليه أثناء توجهه إلى مركز محلي للشرطة وقضى ثلاثة أيام في المستشفى بسبب ما لحق به من إصابات ونتيجة لعدم السماح له أثناء احتجازه لدى الشرطة بالحصول على الدواء الذي يتناوله. وتم إغلاق ملف شكواه التي تقدم بها إلى الهيئة الداخلية لتفحص الشكاوى المرفوعة ضد رجال الشرطة دون إجراء تحقيق. وبعد سنتين، لا يزال لامبا سوكونا ينشد العدالة. وقد تضمن تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: اعتداء أمام الملأ: رجال الشرطة في فرنسا فوق القانون (رقم الوثيقة: EUR 21/003/2009)، توثيقاً لهاتين الحالتين ولحالات أخرى قامت فيها الشرطة الفرنسية بإساءة معاملة ضحايا. ويسلط التقرير الضوء على الإفلات الفعلي من العقاب الذي يحظى به رجال الشرطة الفرنسية، الذين نادراً ما يقدمون إلى ساحة العدالة من خلال تحقيقات سريعة ومستقلة وغير متحيزة وفعالة.

وكما تظهر قضيتا حكيم عجيمي ولامبا سوكونا، فإن التحقيقات الداخلية والقضائية غالباً ما تكون بطيئة وغير منتظمة، أو أنها تنتهي إلى طريق مسدود. وفي يونيو/حزيران 2009، وعدت وزيرة الداخلية آنذاك، ميشيل أليوت- ماري، بنشر جميع تقارير الهيئات الداخلية للشرطة التي تحقق في شكاوى ضد موظفين مكلفين بتنفيذ القانون على الملأ. وما زال وعدها هذا ينتظر أن يرى النور.

© Private

يافطة تذكارية تدعو إلى تحقيق العدالة في قضية عبد الحكيم عجيمي، فرنسا.

بادر إلى التحرك الآن

وادعُ السلطات الفرنسية إلى ضمان مباشرة تحقيق مستقل ووافٍ في وفاة حكيم عجيمي وفي ما لحق بلامبا سوكونا من إصابات، وإلى ضمان تقديم الجناة إلى العدالة. وبإمكانكم الاطلاع على جميع المعلومات اللازمة من الموقعين: http://snipr.com/uulxo، و http://snipr.com/uuly2

هل تعلم؟

بطاقات بريدية لتوقيعها وإرسالها

أوقفوا عقوبة الجلد في ماليزيا

تتضمن العقوبات التي تفرض على من يدخلون ماليزيا دون تصريح رسمي عقوبة الجلد. فقد قامت السلطات ما بين 2002 و2008 بجلد ما يقرب من 35,000 مهاجر، وفق سجلات إدارة السجون في البلاد. إن الجلد عقوبة قاسية ولاإنسانية ومهينة يحرّمها قانون حقوق الإنسان. وهذه الممارسة مذلّة وتتسبب بآلام مبرحة، كما تخلف ندوباً نفسية وجسدية لسنوات. شاهد القسيمة المرفقة للتوقيع على البطاقة البريدية وإرسالها إلى رئيس وزراء ماليزيا.

فلتوفّر الحماية للمهاجرين في المكسيك

يقع آلاف المهاجرين غير الشرعيين، بمن فيهم نساء وأطفال، ضحية لانتهاك حقوقهم الإنسانية في المكسيك. فيتعرض هؤلاء للضرب والاختطاف والاغتصاب، وحتى للقتل، على أيدي عصابات الإجرام، ولكن ثمة تقارير بأن انتهاكات من هذا القبيل ترتكب أيضاً من قبل موظفين في الدولة. استخدم البطاقة البريدية في الصفحة الوسطى لحض وزير الداخلية على أن يعلن على الملأ أن السلطات المكسيكية لن تتسامح مع مثل هذه الانتهاكات.

كأس العالم 2010: حان وقت التحرك

مع تعاظم الإثارة التي تحيط بكأس العالم لكرة القدم لسنة 2010 في جنوب أفريقيا، تقدّم منظمة العفو الدولية إليكم فريق «اتحاد المدافعين»، وهو فريق من المدافعين عن حقوق الإنسان ممن يتصدون للانتهاكات في مكان آخر. وسيركز عدد يونيو/حزيران – يوليو/تموز من النشرة الإخبارية على «كأس العالم»، ويقدم أعضاء الفريق، ويدعوك وأصدقاءك إلى الانضمام إليهم.

وفريق «اتحاد المدافعين» يتألف من 11 مدافعاً عن حقوق الإنسان من شتى أنحاء العالم. ونصب أعين هؤلاء هدف موحّد – المساواة والكرامة والعدالة للجميع. وسواء أكان النضال من أجل حقوق السكن في كينيا، أم من أجل حقوق المرأة في إيران، أم حقوق المهاجرين في المكسيك، فإن المدافعين يقومون بعمل حيوي في مجتمعاتهم. ويواجه العديد منهم الترهيب والتهديد، وحتى القتل، ولكنهم يواصلون رسالتهم، واثقين من أن لديهم أنصاراً في كل بقعة من بقاع الأرض.

وفي عدد يونيو/حزيران – يوليو/تموز، سيتحدث المدافعون الأحد عشر عن عملهم وعما يلهمهم وعن السبل التي يمكنكم انتهاجها لدعمهم. وسيكون هناك الكثير من التحركات التي يمكنكم القيام بها والأفكار التي تساعدكم على تنظيم مباريات كرة قدم خاصة بمنظمة العفو الدولية وفعاليات أخرى لتعزيز حقوق الإنسان. فقم بحشد أصدقائك وجيرانك كي ينضموا إلى المدافعين في العدد القادم من النشرة الإخبارية!

صور من قافلة وفيات الأمهات في بوركينا فاسو. حيث ناقش مندوبو منظمة العفو الدولية قضايا تتعلق بمعدلات وفيات الأمهات مع السكان المحليين أثناء تجوال القافلة في عدة قرى في إقليم الساحل. ويعاني الإقليم من أعلى معدلاتٍ لوفيات الأمهات في البلاد. بوركينا فاسو، يناير/كانون الثاني 2010.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما بيدك أن تفعله؟

أظهر النشطاء حول العالم أنه يمكن مقاومة القوى الخطرة التي تقوض حقوق الإنسان. فكن جزءاً من هذه الحركة. وحارب أولئك الذين يبثون الخوف ويزرعون الكراهية.

انضم إلى منظمة العفو الدولية لتصبح جزءاً من حركة عالمية تقوم بحملات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

ومعاً يمكننا إسماع أصواتنا

أنا مهتم بتلقي مزيد من المعلومات حول الانضمام إلى عضوية منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

www.amnesty.org

يرجى إعادة هذه الاستمارة إلى مكتب منظمة العفو الدولية في بلدك.

وللاطلاع على القائمة الكاملة لمكاتبنا في العالم يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية **www.amnesty.org/en/worldwide-sites**

وفي حال عدم وجود مكتب في بلدك، يمكنك، أن تصبح عضواً دولياً وأن تنضم إلى المجتمع الإلكتروني لأعضائنا الدوليين.

وللقيام بذلك، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية:
www.amnesty.org/en/join
حيث تتمكن من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالانضمام ومن الانضمام إلكترونياً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الأسبانية أو الفرنسية.

أو عوضاً عن ذلك ابعث برسالة إلى :
Online Communities Team, Amnesty International, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

وكي تصبح عضواً دولياً ينبغي أن توافق على مدونة قواعد سلوك للأعضاء الدوليين. وتتوافر المدونة باللغات الأربع نفسها في :
www.amnesty.org/en/code-of-conduct

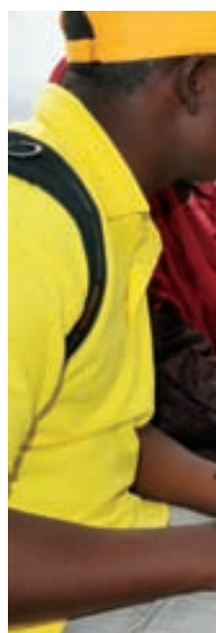

© Amnesty International

«التضامن الإنساني هو أفضل درع يقي من العدوان»

إدوفينا هرنانديز

منظمة العفو الدولية

تشاد

اختفاء قسري لقائد في المعارضة

© Private

ابن عمر محمد صالح

ابن عمر محمد صالح، زعيم «حزب الحرية والتنمية» المعارض والناطق باسم ائتلاف لأحزاب معارضة في تشاد، اعتقل على أيدي أعضاء في قوات الأمن التشادية من بيته في العاصمة، إنجامينا، في 3 فبراير/شباط 2008. وما زال مكان وجوده مجهولاً. وقبض على معارضين سياسيين آخرين في اليوم نفسه، ولكن أفرج عنهما لاحقاً. وأنكرت السلطات أن قوات الأمن التشادية قد اعتقلته.

وعلى الرغم من السؤال المتكرر عنه من قبل عائلته والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان، واصلت السلطات التشادية رفض الكشف عن أي معلومات تتعلق بمصير إبن عمر محمد صالح. وأكدت هيئة للتقصي شكلتها السلطات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي رافقت الهجوم المسلح في فبراير/شباط 2008 على إنجامينا أنه قد اعتقل على أيدي قوات الأمن الحكومية، وتحدثت عن احتمال أن يكون قد فارق الحياة.

وفي مايو/أيار 2008، ومجدداً في مايو/أيار 2009، زار مندوبون من منظمة العفو الدولية تشاد وناقشوا مع المسؤولين الاختفاء القسري لإبن عمر محمد صالح، بما في ذلك مع وزراء في الحكومة ومع رئيس الهيئة الوطنية التشادية لحقوق الإنسان. بيد أنهم لم يحصلوا على أية معلومات إضافية عن مكان وجوده. وتسلط هذه القضية الضوء على نمط من الاختفاءات القسرية في تشاد.

يرجى الكتابة إلى رئيس تشاد لدعوته إلى مباشرة تحقيق مستقل وغير متحيز في جميع حالات الاختفاء القسري في تشاد، بما في ذلك اختفاء إبن عمر محمد صالح. وحضّوا الرئيس على ضمان تصديق الحكومة على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»، التي وقعت عليها تشاد في 6 فبراير/شباط 2007، وكذلك على تنفيذ ما جاء في الاتفاقية من أحكام. وابعثوا بمناشداتكم إلى: فخامة الرئيس إدريس ديبي على العنوان التالي:

H.E. Idriss Deby Itno
Présidence de la République
BP 74, N'Djamena
Chad
فاكس: 01 45 251 235+
طريقة المخاطبة: فخامة السيد الرئيس

كولومبيا

«لن تكون هناك مكالمة ثانية»

© Private

سينالترينال

فتح غوستافو غوميز باب بيته في 21 أغسطس/آب 2009 لرجلين مسلحين. أطلقا عليه الرصاص عشر مرات ليصيباه بجروح مميتة. وكان غوستافو غوميز عضواً في اتحاد عمال الأغذية المسمى «سينالترينال»، ولكن، وخلافاً لأعضاء آخرين، لم يتلق أي تهديدات بالقتل قبل تصفيته. وهو الأخير في سلسلة لا يقل عدد أفرادها عن 22 نقابياً لقوا مصرعهم منذ تأسيس الاتحاد في 1982.

وقد تلقى ثلاثة من قادة «سينالترينال»، هم لويس خافيير كوزّيا شواريز (في الصورة إلى اليسار) وخوسيه دومينغو فلوريز ولويس إدواردو غارثيا، تهديدات بالقتل من الجماعات شبه العسكرية.

ففي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، تلقى رئيس الاتحاد، لويس خافيير كوزّيا، تهديداً بالقتل على هاتفه النقال الذي سلمته إياه وزارة الداخلية وبرنامج حماية العدالة. حيث قال المتّصل: «خافيير كوريا، معك حتى 22 من الشهر لتستقيل، ولن تكون هناك مكالمة ثانية».

واتخذت السلطات تدابير أمنية للمساعدة على حماية أعضاء اتحاد العمال هذا. بيد أن الحماية الكاملة تقتضي وضع حد لإفلات من يضايقون القادة العماليين ويقتلونهم. فعلى مدار العقدين الماضيين، قتل في كولومبيا ما يربو على 2,000 نقابي، بينما كان 138 غيرهم ضحايا لعمليات اختطاف قسري. وقد أقدمت جميع أطراف النزاع، بمن فيهم القوات شبه العسكرية وقوات الأمن وجماعات حرب العصابات، على قتل نقابيين.

يرجى الكتابة لدعوة السلطات إلى إصدار أوامرها بفتح تحقيق واف وغير متحيز في مقتل غوستافو غوميز وتقديم المسؤولين عنه إلى ساحة العدالة. وحضوا هذه السلطات على حماية خوسيه دومينغو فلوريز ولويس إدواردو غارثيا ولويس خافيير كوزّيا، وعائلاتهم، وغيرهم من أعضاء «سينالترينال»، وفقاً لرغبتهم. وادعوا إلى فتح تحقيقات في جميع التهديدات بالقتل التي يتلقاها أعضاء «سينالترينال»، وإلى نشر نتائج التحقيقات على الملأ. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

Presidente de la República
Sr. Alvaro Uribe Vélez
Palacio de NariñoCarrera 8 No.726-
Bogotá, Colombia
فاكس: 5890 337 1 57+
طريقة المخاطبة: فخامة الرئيس

إيران

اعتقل إثر وفاة رجل دين منشق

© Private

عماد الدين باغي

اعتقل المدافع عن حقوق الإنسان والصحفي والكاتب البارز عماد الدين باغي من بيته في الساعة 6.45 من صباح 28 ديسمبر/كانون الأول 2009. حيث اقتحم أربعة موظفين مسلحين يرتدون ملابس مدنية بيته وقاموا بضرب أخ زوجته وهم يلوحون بمذكرة توقيف عامة لم يدرج فيها اسم عماد الدين باغي. وجاء اعتقاله عقب بث مقابلة أجريت قبل سنتين مع رجل الدين البارز آية الله منتظري. وأكد عماد الدين باغي لعائلته أنه سوف يصمد في السجن؛ وأبلغه الموظفون أنه لن يعيش طويلاً في السجن حتى يثبت صموده.

وقد دخل عماد الدين باغي السجن عدة مرات. وأدى تكرار تعرضه لسوء المعاملة أثناء الاعتقال إلى التسبب له بعدة مشكلات صحية دائمة. واتصل مع عائلته عن طريق الهاتف إثر اعتقاله مؤكداً لهم أنه محتجز في القسم 240 من سجن إفين، بطهران. ولم يتصل بهم أو بمحاميه أو بالطبيب بعد ذلك. وقد اعتقل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان منذ الاحتجاجات التي اندلعت في أنحاء شتى من إيران في يونيو/حزيران 2009.

وكان عماد الدين باغي قد أسس في 2002 «رابطة الدفاع عن حقوق السجناء» (رابطة الدفاع)، التي جمّعت معلومات تتعلق بالتعذيب وبغيره من ضروب الانتهاكات ضد المعتقلين. وأغلقت السلطات الإيرانية رابطة الدفاع في أغسطس/آب 2009، ولم تسمح لعماد الدين باغي بمغادرة إيران منذ أكتوبر/تشرين الأول 2004، عندما تمت مصادرة جواز سفره. ونتيجة لذلك، لم يتمكن من حضور احتفال في جنيف عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 لمنحه «جائزة مارتين إنالز للمدافعين عن حقوق الإنسان» ذات القيمة الكبيرة.

يرجى الكتابة إلى رئيس السلطة القضائية لدعوته إلى الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن عماد الدين باغي. وادعوا إلى إسقاط أية تهم وجهت إليه وإلى وقف مضايقته ومضايقة عائلته. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

آية الله صادق لاريجاني
مكتب رئيس السلطة القضائية
شارع باستور
جادة والي العصر
جنوب ساحة الجمهورية
طهران 1316814737
إيران
بريد إلكتروني: info@dadiran.ir
طريقة المخاطبة: سعادة رئيس الهيئة القضائية

كوسوفو (صربيا)

مون بالاج وأربين خيلاديني

لا عدالة لضحايا القتل غير المشروع من المدنيين

لقي مون بالاج، البالغ من العمر 26 سنة، وأربين خيلاديني، ويبلغ من العمر 34 سنة، مصرعهما على أيدي رجال شرطة مجهولين في 10 فبراير/شباط 2007 أثناء مظاهرة مؤيدة للاستقلال نظمها ألبان كوسوفو في العاصمة بريشتينا. ويتبع رجال الشرطة هؤلاء وحدة شرطة رومانية خاصة ضمن «بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو».

إذ استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والعبوات المطاطية لتفريق المتظاهرين. وتوفي مون بالاج وأربين خيلاديني جراء إصابتهما في الرأس بطلقات مطاطية. وجرح في المظاهرة 87 شخصاً آخر. ورغم أن «بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو» أجرت تحقيقاً داخلياً بيّن أن رجال شرطة رومانيين «مجهولين» يتحملون المسؤولية، إلا أنه لم يقدم أحد إلى ساحة العدالة.

وفي مارس/آذار 2008، تقدم والدا مون بالاج وأربين خيلاديني بشكوى ضد البعثة الدولية لدى «اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان»، التي أنشئت من قبل البعثة لتقديم التعويضات إلى الأفراد الذين ينتهك موظفي البعثة حقوقهم. غير أن اللجنة لا تتمتع بصلاحية إجراء تحقيق جنائي، ولكنها يمكن أن توصي بمباشرة مثل هذا التحقيق.

وقد حاولت «بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو» على نحو متكرر عرقلة جهود «اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان» الرامية إلى نظر هذه القضية، بما في ذلك عن طريق رفض حضور جلساتها العلنية. وفضلاً عن ذلك، فإن قبولها ابتداء بالتعامل مع القضية كان مشروطاً بعدم متابعة عائلتي الضحيتين القضية، رغم عرضها تقديم تعويضات إلى الضحيتين وعائلتيهما. وفي نهاية المطاف، أقرت بعثة الأمم المتحدة تعليمات جديدة في أكتوبر/تشرين الأول من شأنها أن تحول دول مواصلة اللجنة الاستشارية نظر الشكوى.

يرجى الكتابة إلى «بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو» للطلب منها ضمان تلقي عائلتي مون بالاج وأربين خيلاديني الجبر الكافي لما لحق بابنيهما وبهما من ضرر، بما في ذلك رد الاعتبار والتعويض المالي وإعادة التأهيل والترضية، وكذلك تقديم ضمانات بعدم التكرار. وحثوا البعثة على التعاون مع «اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان» في نظر القضية، بما في ذلك في جلسة استماع علنية. وابعثوا بمناشداتكم إلى سعادة السيد لاميبرتو زانيير، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس «بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو» على العنوان التالي:

UNAMIK Headquarters
Kosovo
P.O. Box 5151000
Skopye
FYR Macedonia

للاطلاع على آخر المستجدات بشأن هذه المناشدة يرجى زيارة
www.amnesty.org/en/stay-informed/enewsletters/the-wire

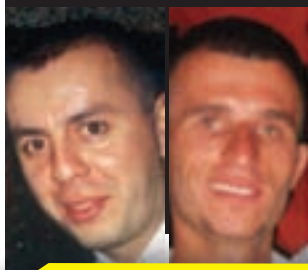

مون بالاج (إلى اليمين) وأربين خيلاديني. الصورتان: © Private

السعودية

الدكتور أحمد عباس أحمد محمد

اعتقال دون محاكمة لسبع سنوات

كان الدكتور أحمد عباس أحمد محمد، وهو صيدلاني مصري، واحداً من مواطنين أجانب عديدين قبض عليهم في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، عقب تفجير انتحاري وقع في 12 مايو/أيار 2003 وأدى إلى مقتل 35 شخصاً. وكان قد سافر إلى الرياض قبل ذلك بشهرين لتولي وظيفة في أحد المراكز الصحية.

واحتجز أحمد محمد بمعزل عن العالم الخارجي في الرياض لثلاث سنوات قبل أن يسمح له بالاتصال هاتفياً بعائلته. وحتى ذلك الوقت، لم تكن عائلته تعلم بمكان وجوده. وعرفوا فيما بعد أنه قد استجوب عقب اعتقاله بشأن التفجيرات وجماعات دينية و«القاعدة»، ولكن لم توجه إليه أي تهم بارتكاب أي جرم. ولم يتمكن محامي العائلة من مقابلته، ولكنه فهم أنه قد تم نقله في الآونة الأخيرة من سجن في مدينة أبها إلى سجن الحائر في الرياض.

وقد تقدم محامي أحمد محمد بالتماس نيابة عنه أمام المحكمة الإدارية (مجلس الدولة) في القاهرة بغرض استصدار قرار يجبر الحكومة المصرية على القيام بدور نشط في الدفاع عنه وضمان احترام حقوقه الإنسانية. وكان من المقرر في الأصل أن تصدر المحكمة قرارها بشأن الالتماس في 28 سبتمبر/أيلول 2009، إلا أنها قامت بتأجيل إصدار القرار مرات عديدة.

يرجى الكتابة للدعوة إلى الإفراج عن الدكتور أحمد عباس أحمد محمد من الاعتقال بلا إبطاء، أو تقديمه إلى محاكمة عادلة أو إعطائه الفرصة للطعن في قانونية اعتقاله أمام المحاكم. وقوموا بحث السلطات على ضمان حمايته من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والسماح له على وجه السرعة بالالتقاء بصورة منتظمة مع محاميه وعائلته، وتلقي العناية الصحية اللازمة. وابعثوا بمناشداتكم إلى:

جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك، الديوان الملكي
الرياض، المملكة العربية السعودية
فاكس: (عبر وزارة الداخلية)
+966 1 403 1185
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

© Private

فيتنام

تران كووك هيين ودوان فان ديين

سجن نقابيين

تشكلت «منظمة العمال والمزارعين المتحدين» كاتحاد نقابي فيتنامي في 2006 بغرض حماية حقوق العمال وتعزيزها. وبصفتها اتحاداً نقابياً مستقلاً، فهي غير معترف بها في فيتنام. وتدعو المنظمة كذلك إلى الاعتراف بالحق في تشكيل اتحادات مهنية وعمالية والاشتراك فيها بعيداً عن تدخل الحكومة.

وقد تعرض ثلاثة من الأعضاء القياديين في «منظمة العمال والمزارعين المتحدين» في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 للاعتقال في سياق حملة ضد المنشقين. ولا يزال واحد منهم، وهو دوان فان ديين، في السجن بعد الحكم عليه في 10 ديسمبر/كانون الأول 2007 بالسجن أربع سنوات.

وقبض على تران كووك هيين، وهو مدير لمكتب قانوني استشاري في مدينة هوشي منه دأب على تقديم المشورة للمزارعين الذين صادرت السلطات أراضيهم، في 12 يناير/كانون الثاني 2007. وكان قد اختير كمتحدث باسم «منظمة العمال والمزارعين المتحدين» قبل القبض عليه بيومين. وانعقدت محاكمة تران كووك هيين في 15 مايو/أيار 2007 وحكم عليه بالسجن خمس سنوات. وما زال هو أيضاً في السجن.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قد تم القبض على هذين الرجلين بسبب مشاركتهما في أنشطة نقابية. وهما سجينا رأي معتقلان لسبب وحيد هو ممارستهما السلمية لحقهما في حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وفي حرية التعبير. وهذان الحقان مكفولان بمقتضى «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي انضمت إليه فيتنام كدولة طرف.

يرجى الكتابة للدعوة إلى الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن دوان فان ديين وتران كووك هيين. وحضوا السلطات على وقف مضايقة جميع المنشقين السلميين واعتقالهم. وابعثوا بمناشداتكم إلى رئيس وزراء فيتنام على العنوان التالي:

Prime Minister Nguyen Tan Dung
Office of the Prime Minister
Hoang Hoa ThamHa Noi
Socialist Republic of Viet Nam
فاكس: 1872 823 8443 + (بواسطة وزارة الشؤون الخارجية)
طريقة المخاطبة: سعادة رئيس الوزراء

تران كووك هيين (إلى اليمين) ودوان فان ديين. الصورتان: © People's Democratic Party

ضحايا مخفيون
فلنحم المهاجرين
في المكسيك

منظمة العفو
الدولية

ماليزيا

أوقفوا
عقوبة الجلد

منظمة العفو
الدولية

احترموا حقوق الروما
في السكن في إيطاليا

منظمة العفو
الدولية

فلنطالب بالكرامة

وزير الداخلية
Minister of the Interior
Lic. Fernando Francisco Gómez-Mont Urueta
Secretario de Gobernación
Secretaría de Gobernación
Bucareli 99, 1er. piso
Col. Juárez, Del. Cuauhtémoc
Mexico D.F.
C.P. 06600 MEXICO

الصورة: قانورات تتجمع فوق قبور بلا معالم لمهاجرين في مقبرة تاباتشولا، ولاية تشياباس، المكسيك، يونيو/حزيران 2009. ومن المرجح أن لا يعرف الأقرباء أبداً المصير الذي آل إليه أحباؤهم.
© Amnesty International (Photo: Ricardo Ramírez Arriola)
Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK. **www.amnesty.org**

رقم الوثيقة: Index: AMR 41/003/2010

منظمة العفو الدولية

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد ...

يسقط آلاف المهاجرين غير الشرعيين ممن يعبرون المكسيك، بمن فيهم نساء وأطفال، ضحايا للضرب والاختطاف والاغتصاب، وحتى للقتل. ويقال إن عصابات الجريمة مسؤولة عن أغلبية هذه الجرائم، ولكن ثمة تقارير أيضاً بحدوث انتهاكات على أيدي موظفي الدولة. ونادراً ما يتقدم المهاجرون الذين يعانون هذه الانتهاكات بشكاوى جنائية بسبب خشيتهم من أن يتم ترحيلهم. ونتيجة لذلك فقد تفشى إفلات الجناة من العقاب على نطاق واسع.

وعلى الرغم من أن تعليمات صدرت في 2007 تسمح للمهاجرين غير الشرعيين ممن عانوا أو شاهدوا جرائم ترتكب بالحصول على تأشيرة مؤقتة أثناء سير الإجراءات الجنائية، إلا أنها نادراً ما تطبق. وعوضاً عن ذلك، يُسلَّم من لا يستطيعون إثبات وضعهم القانوني، بمن فيها المهاجرون من ضحايا الجريمة، إلى سلطات الهجرة بمقتضى المادة 67 من القانون العام للسكان.

إنني أحث معاليكم على أن تبعثوا برسالة واضحة بأنه لن يتم التساهل مع مرتكبي الانتهاكات ضد المهاجرين غير الشرعيين في المكسيك، وذلك عن طريق اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمساعدة المهاجرين على التقدم بشكاواهم عندما يتعرضون للانتهاكات أو يشاهدونها.

وتقبلوا الاحترام والتقدير

الاسم: _____

العنوان: _____

بريد إلكتروني: _____

منظمة العفو الدولية

معالي المفوض فوق العادة،

تحية طيبة وبعد ...

أكتب إليكم لأعرب عن قلقي العميق من أن «الخطة الخاصة بالرّحّل»، إذا ما نفذت، سوف تؤدي إلى تعرض الروما لانتهاكات واسعة النطاق لحقوقهم الإنسانية. فالخطة تتضمن عدة أحكام تمييزية قائمة على تصورات مشوهة، ولن تحل المشكلات الاجتماعية التي تكمن في خلفيتها أو تزيد من تمتع معظم الروما المتأثرين بها بحق السكن.

ولذا فإنني أحث معاليكم على تأجيل تنفيذ «الخطة الخاصة بالرّحّل» ومراجعتها وتنقيحها استناداً إلى مشاورات مناسبة مع المتضررين منها، وضمان احترام الخطة المنقحة للحق في سكن كاف.

كما أحثكم على ضمان عدم القيام بأية عمليات إخلاء إلا كملاذ أخير وبعد التقيد الكامل بالضمانات التي تقتضيها المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

مع أطيب التحيات والتقدير

الاسم:

المدينة:

البلد:

التاريخ:

Index: EUR 30/002/2010 :رقم الوثيقة

المفوض فوق العادة للطوارئ الخاصة
بالرّحّل في روما، بريفيتو جيوزيبي
Extraordinary Commissioner for
the Nomad Emergency in Rome
Prefetto Giuseppe Pecoraro
Prefect of Rome
Via IV Novembre, 119/A
00187 Roma
ITALY

الصورة: سلطانه أحمدوفيتش (نينو) وعائلتها في مخيم مونتاشينا، روما، سبتمبر/أيلول 2009.
© Amnesty International

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. www.amnesty.org

منظمة العفو الدولية

سعادة رئيس الوزراء،

تحية واحتراماً وبعد،

أكتب إليكم لأعرب عن بواعث قلقي البالغ بشأن استخدام الجلد في ماليزيا كعقوبة على ما لا يقل عن 40 جريمة، بما فيها دخول البلاد دون تصريح. إن الجلد عقوبة قاسية ولاإنسانية ومهينة يحرّمها قانون حقوق الإنسان. فغالباً ما تظل الندوب النفسية منها والجسدية على السواء، مع من يحلدون لسنوات.

إنني أدعو الحكومة الماليزية إلى إلغاء جميع القوانين التي تنص على الضرب بالعصي أو الجلد، وجميع العقوبات البدنية، بما في ذلك قانون الهجرة 63/1959 (تعديل 2002).

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام،

الاسم:

العنوان:

البلد:

Index: ASA 28/004/2010 :رقم الوثيقة

مكتب رئيس الوزراء ووزير الأمن الداخلي
Office of the Prime Minister and
Minister for Internal Security
Y.A.B. Dato' Sri Mohd. Najib Bin Tun Haji
Abdul Razak
Prime Minister of Malaysia
Main Block, Perdana Putra Building
Federal Government Administrative Centre
62502 Putrajaya
Malaysia

الصورة: أسلاك شائكة تحيط بمجموعات الزنازين في مركز «بينغيلي» للهجرة، ماليزيا، يونيو/تموز 2009.
© Amnesty International

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom. www.amnesty.org